الباب الرابع

دول تمتلك أو تسعى لامتلاك التكنولوجية النووية

الفصل الأول: اليابان.

الفصل الثانى: تركيا.

الفصل الثالث: دول الخليج العربى والدول العربية الآسيوية الأخرى.

الفصل الأول

اليابان

اليابانيون رأوا الجحيم بأعينهم، فاليابان هي الدولة الوحيدة في العالم التي قصفت الولايات المتحدة الأمريكية مدنهم هيروشيما ونجازاكي بالقنابل الذرية عام ١٩٤٥ بجرة قلم من الرئيس الأمريكي الديمقراطي «هاري ترومان» وبرغم ذلك فقد تعهد القادة اليابانيين بمواصلة السعي في جميع أنحاء العالم من أجل نزع الأسلحة النووية على الصعيد الدولي واستمرار التعهد والوعد باحترام المبادئ الثلاثة غير النووية التي تعهدت بها اليابان في ديسمبر عام ١٩٦٧ بعدم إنتاج أو امتلاك أو إدخال أسلحة نووية إلى أراضيها.

أشارت الإحصاءات كما أكد الناجين إلى أن ١٪ فقط من القتلى كانوا جنودًا بينما كان باقي الضحايا من المدنيين ولم يقتصر القتلى على اليوم الأول فقط فقد عاني آلاف آخرين من الموت البطيء وتضاعفت محصلة الضحايا بسبب وفاة البعض فيما بعد بسبب الحروق والإشعاعات السامة التي تعرضوا لها والتي مازالت تؤثر على السكان والناجين بل وتنتقل آثارها وراثيًا جيلاً بعد جيل حتى يومنا هذا من جراء ما وصف بالطاعون الذري[1].

وبرغم كل ذلك إلا أنه من المعتقد أن اليابان تسعى على الأقل لامتلاك التكنولوجيا النووية على الأرجح للاستخدامات السلمية تمهيدًا لامتلاك التكنولوجيا العسكرية إذا استلزم الأمر فهي الدولة الوحيدة في العالم التي تضررت من امتلاك الآخرين السلاح النووي.

وكان للشبهات التي حامت حول هدف كوريا الشمالية من صناعة السلاح النووي والجدل الدائر حول برنامجها، وكذا التفجير النووي الذي أجرته مؤخرًا، يعززان من وطأة

---

١) أميرة عبد الرحمن ـ ستون عامًا على قصف هيروشيما ونجازاكي ـ السياسة الدولية ـ العدد ١٦٢ ـ أكتوبر ٢٠٠٥ ـ المجلد ٤٠ ـ صـ ٢١٦.

مخاوف المجتمع الدولي وحساسيته إزاء حرص اليابان على تجميع كميات هائلة من البلوتونيوم فوق أراضيها في إطار البرنامج النووي المزعوم تخصصه لخدمة الأغراض المدنية والذي سيتم التركيز في تنفيذه على إعادة معالجة الوقود المشع، وهي السياسة التي تخلت عنها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

وفي السابع عشر من يونيو ١٩٩٤ وقعت اليابان اتفاقًا مع بريطانيا وفرنسا للتعاون المشترك في مجال بحوث تطوير التجارب النووية، وبمقتضي هذا الاتفاق ستواصل اليابان أبحاثها حول إنشاء نوعية جديدة من المفاعلات (وهي مفاعلات النيوترونات السريعة) التي تستطيع في ظروف تشغيل معينة أن تفرز البلوتونيوم بكمية أكبر من الكمية المطلوبة التي تستهلك خلال مراحل التشغيل.

وإذا كان التقرير الذي أصدرته في الثامن عشر من مايو ١٩٩٤ لجنة الطاقة النووية في اليابان بتجديد التوجهات الكبرى للسياسة النووية قد فسر بأنه تباطؤ في تطوير البحوث المتبلورة حول استرجاع البلوتونيوم فإن المعلقين لاحظوا التوافق الزمني بين موعد إعلان هذا التقرير وموعد استئناف المفاوضات التجارية بين طوكيو وواشنطن.

وبالرغم من أن معظم اليابانيين يعارضون بشدة تحول اليابان إلى قوة نووية، وتخضع طوكيو أيضًا لأقصى أشكال المراقبة في العالم بالنسبة لبرنامج الطاقة النووية، ولكن يبدو أنه مهما كانت التأكيدات، فلن تتلاشى الشكوك المتراكمة على مر العقود من قلوب الدول المجاورة لليابان، ويفاقم من هذه المخاوف ويضخمها ذلك المقدار المتزايد من مخزون اليابان من البلوتونيوم، وهو ما يزيد الآن على طن كامل.

ومع ملاحظة أن صنع قنبلة نووية لا يحتاج إلا إلى ثمانية كيلوجرامات فقط من البلوتونيوم، فإنه على مر عشر سنوات، قد تتلقى طوكيو ٥٠ طنًا أخرى من البلوتونيوم من الوقود المستهلك للمفاعلات التي بعثت بها إلى الخارج لإعادة معالجتها، وتقول اليابان أن البلوتونيوم الذي تنتجه مخصص للأغراض السلمية فقط، غير أن البعض يشككون في صحة ذلك، وهذه الشكوك بدأت تثار أيضًا في واشنطن لأول مرة إذ يقول

مصدر بالمخابرات الأمريكية، أن ذلك لا يمثل مشكلة كبرى بالنسبة لليابانيين من الناحية التقنية إذا قرروا إنتاج أسلحة نووية».

واليابان لم تتجاهل تمامًا الانتقادات المتزايدة لبرنامجها الخاص باستخدام البلوتونيوم. كما شرعت في القيام بحملة عالمية للرد على منتقديها ونتيجة للضغوط المزدوجة عليهم من جانب العالم الخارجي من ناحية، وتحت وطأة الظروف نفسها من ناحية أخرى، أضطر اليابانيون على إعادة النظر في سياستهم حيث يتبنون أن التأخير المسجل في تنفيذ بعض البرامج الطموحة المرصودة في الخطة السابعة (خطة ١٩٨٧) قد أفرغ هذه الخطة من الموضوعية مما جعلهم يحرصون في هذه المرة على مراعاة المعقولية والانسجام في برامج الخطة الجديدة حتى يقتنع كل من يطلع عليها بالطابع السلمي لنواياهم، بالرغم من عدم تعرض أي شيء يخص توجهاتهم الجوهرية لأي تغيير[١].

ويبدو أن هذه الخطة قد نالت رضاء الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن من المتوقع في المقابل أن تقابل برفض شديد من جانب الرأي العام المحلي بسبب تخوفه من إضرار النفايات التي تخزن في الوقت الراهن في شمال أهم الجزر اليابانية.

محاور البرنامج النووي الياباني[٢]:

ويتبلور البرنامج النووي الياباني الجديد حول ثلاثة محاور تركز بالتحديد حول:

١ ـ صيانة وتشغيل خطوط المعالجة الرئيسية القائمة كمبدأ أساسي للسياسة اليابانية.

٢ ـ الالتزام بمزيد من الوضوح والعلانية بشأن استخدام وتخزين البلوتونيوم.

٣ ـ تأجيل تنفيذ بعض المشروعات المتخصصة مثل مشروع بناء مفاعل النيوترونات السريعة التجريبي، وتشييد مصنع آخر للمعالجة.

---

(١) لواء حمزة عبد العزيز الجزار ـ التوجهات اليابانية في المجال النووي ـ مجلة الدفاع ـ العدد ١٠١ ـ ديسمبر ١٩٩٤ ـ صـ ٩٤.

(٢) لواء حمزة عبد العزيز الجزار ـ مرجع سابق ـ صـ ٩٥.

وليس المقصود من وراء تحديد هذه المحاور إجراء تغير جذري للمسار المتبع في هذا الصدد بقدر ما هو في الغالب إبراز لنوايا اليابان الطيبة، بغية إقناع سائر دول العالم الأخرى بأن اليابان لا تعتزم الاستحواذ على كميات كبيرة من المادة الانشطارية تفوق طاقة احتياجاتها المدنية.

ومن ناحية أخرى فقد أكدت وزارة التجارة الدولية اليابانية بدورها أن التعديلات التي اتخذت في المقابل، أنما تنم عن مدى مرونة اليابان فيما يتعلق بالجدول الزمني وكميات البلوتونيوم المخزنة فوق أراضيها، أما انخراطنا في مجال توليد الطاقة من المفاعلات النووية فلن يصيبه أي تغيير، كل ما هنالك أننا حرصنا فقط على عدم تخويف العالم المرتبك بسبب خطورة الأنشطار النووي.

وعلى الصعيد العملي يمكن القول أن البرنامج النووي الياباني الجديد يعتمد على مبدأ المكاشفة، فمنذ عام ١٩٩١ قدرت اليابان أنها ستحتاج حتى عام ٢٠١٠ إلى ٨٥ طنًا من البلوتونيوم للوفاء باحتياجاتها. وعدم الدقة في هذا البيان التقريبي أثار زوبعة من الانتقادات. ولذلك، ففي الخطة الجديدة روعي التوازن الدقيق بين العرض والطلب منعًا لوجود أية كمية بلوتونيوم زائدة عن الحاجة فوق الأراضي اليابانية.

وخلال الفترة من ١٩٩٤ ـ ١٩٩٩ سيزداد حجم الطلب على البلوتنيوم إلى أربعة أطنان، ولكن هذه الزيادة ستستخلص أساسًا من مصنع معالجة الوقود النووي الموجود في طوكيو، وجزئيًا من الشحنات المعالجة المستحضرة من فرنسا في يناير ١٩٩٤م والحاصل النهائي أن حجم الطلب سيكون خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠) ما بين ٣٥ طنًا، ٤٥ طنًا من البلوتونيوم تقريبًا، وعلاوة على البلوتونيوم المنتج محليًا، هناك أيضًا الثلاثون طنًا المعالجة في الخارج، والتي سيتحدد كيفية استغلالها وفقًا لمتطلبات الإنتاج القومي.

وهذا يعني أن اليابان تتعهد بعدم الاحتفاظ بأية كمية من البلوتونيوم فائضة عن

حاجتها فوق أراضيها آملة بذلك أن تهدئ من الرعب الذي أصاب العالم الخارجي من جراء سياستها النووية.

تأجيل بعض المشاريع:

وفيما يتعلق بعقود المعالجة، وهي المسألة التي تعني فرنسا مباشرة، فإن هذا الحل الجديد قد يدفع إلى تصور أن تشغيل برنامج استرجاع المواد الانشطارية من الوقود المشع الذي سبق استخدامه ستكون عملية سهلة في المفاعلات التي تبرد بالمياه، وأن اليابان لن تستحضر بالتالي شحنات الموكسي (خليط من اليورانيوم والبلوتونيوم) من فرنسا وبريطانيا إلا مع أوائل العقد الحالى ، في حين كانت هذه الصفقات على وشك الوصول خلال عام ١٩٩٥ وفقًا لبرنامج الخطة السابقة.

ووفقًا للخطة القادمة طويلة الأجل، فقد تم تأجيل بناء مفاعلي النيوترونات السريعة التجريبين من أواخر التسعينيات إلى أوائل العقد الحالى ، ومن ناحية أخرى فقد تقرر تجميد الأعمال الإنشائية حتى عام ٢٠١٠، في حين أنه وفقًا للخطة السابقة كان من المفترض أن يعمل هذا المصنع بكامل طاقته في عام ٢٠١٠.

وبالرغم من هذا التأجيل في الجدول الزمني، فإن الخبراء يشيرون إلى الركيزتين الأساسيتين للسياسة النووية اليابانية وهما:

- تشغيل مصنع «مونجو» بكامل طاقته في شهر يوليو ١٩٩٥.
- بداية تشغيل مفاعل توليد الطاقة العملاق التجاري عام ٢٠٣٠ سيظلان بدون مساس.

والفكرة المستهدفة على المدى الطويل ترمي في الواقع إلى الاستغناء تدريجيًا عن كل المفاعلات التي تبرد بالماء الخفيف لدى انتهاء مدة صلاحيتها (أربعون عامًا) واستبدالها بالمفاعلات العملاقة لتوليد الطاقة.

وفي المقابل تم تأجيل تشغيل المفاعلين التجريبيين. ويرجع هذا التأجيل لأسباب فنية، كأختيار الموقع المناسب وتوفير التمويل اللازم للتنفيذ الذي يقدر في حدود ٤٠٠ مليار ين ياباني، أي ما يعادل ضعف تكلفة مفاعل قدرته ألف ميجاوات من النوع الذي يبرد بالماء الخفيف.

الحد من الانتشار النووي[١]:

وتركز الخطة النووية الجديدة على وجوب فتح الباب للبحوث الرامية إلى ابتكار تكنولوجيات لا تساعد على الانتشار النووي، بل وتحول تمامًا دون إفراز بلوتونيوم نقي أثناء عملية معالجة عناصر الوقود المشعة، وتساعد بدلاً من ذلك على إفراز نوع وقود جديد يجمع بين البلوتونيوم وعناصر أخرى مشعة، ويكون من ثم غير ملائم لتصنيع القنبلة النووية، كما تضمنت الخطة أيضًا على سبيل التجربة فكرة استخدام وقود جديد يستنبط من معالجة البلوتونيوم المستخلص من الأسلحة النووية المنزوعة، في تغذية المفاعلات التي تعمل بنظام التبريد بالماء.

موقف الدول الآسيوية الأخرى:

وتتسابق الدول الآسيوية الأخرى على محاكاة اليابان وامتلاك البلوتونيوم إذ تقول الصين أيضًا ذات التسليح النووي بالفعل أنها ترغب في تطوير مفاعلات سريعة، وتقول كوريا الشمالية التي منعتها الولايات المتحدة من إعادة معالجة الوقود النووي المستهلك منذ عام ١٩٧٦، تقول أنها ترغب في بناء مفاعل جديد يومًا ما، وفي حين أن المسئولين في تايوان، التي تنتج بالفعل ٣٣,٥٪ من احتياجاتها من الكهرباء من المحطات النووية، ليس لديهم مثل هذه المخططات في الوقت الراهن، إلا أنهم يرون أن إنشاء مفاعل سريع «فكرة لا بأس بها» ومع ذلك فقد يصبح من الصعب الحيلولة دون تحول جزء من هذا البلوتونيوم الإضافي المحتمل إلى أسلحة.

---

(١) لواء حمزة عبد العزيز الجزار ـ مرجع سابق ـ صـ ٩٧.

ومعظم الدول الآسيوية الأخرى المعنية تتفق مع علماء اليابان الذين يقولون أن التطور الطبيعي للطاقة النووية هو استبدال اليورانيوم بالبلوتونيوم وبرغم أن استخدام اليورانيوم لتزويد المفاعلات بالوقود يعد أرخص ثمنًا في الوقت الراهن، إلا أن الحال لن يكون كذلك دائمًا، لأن وفرة اليورانيوم في السوق العالمية ما هي إلا ظاهرة مؤقتة ناتجة عن تفكيك الآلاف من الرؤوس الحربية النووية في الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة كما أن التخلي عن استخدام البلوتونيوم لن يرضي أيضًا النشطاء المناهضين للانتشار النووي بل سيشجعهم على مواصلة الضغط للتخلي عن جميع أشكال الطاقة النووية.

وتتوق كوريا الجنوبية إلى أن تحذو حذو اليابان، وتقوم بإعادة معالجة الوقود المستهلك وتكديسه. وهذه العملية من عمليات إعادة معالجة الوقود المستهلك مستحيلة التنفيذ طالما أن كوريا الجنوبية ملتزمة بالإعلان الذي وقعته كوريا الشمالية في عام ١٩٩١ الذي ينص على إخلاء شبه الجزيرة الكورية من المواد النووية، وهو يحظر على وجه التحديد بناء مصانع لفصل البلوتونيوم، ولكن إذا تبين أن كوريا الشمالية لديها قنبلة فإن كوريا الجنوبية قد تعيد النظر في إعلان شبه الجزيرة منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهذا من شأنه أن يسرع بعملية تطوير مفاعلات البلوتونيوم. وكوريا الجنوبية لا تثق تمامًا بالبرنامج النووي الياباني، حيث أنها ترى أن الهند قامت بتصنيع قنبلتها النووية من البلوتونيوم المستخلص من أحد البرامج النووية المدنية.

اليابان والبرنامج النووي لكوريا الشمالية:

أدى إقدام كوريا الشمالية على إجراء تجربتها النووية الأولى في التاسع من أكتوبر ٢٠٠٦ إلى تصاعد سؤالين كبيرين فيما يتعلق باتجاهات الانتشار النووي في إقليم شمال شرقي آسيا.

الأول يتعلق بدوافع إقدام كوريا الشمالية على البديل النووي العسكري، وإصرارها، ونجاحها، أيضًا في خرق التزاماتها بنظام حظر الانتشار النووي.

والسؤال الثاني: ما هي آفاق الانتشار النووي في إقليم شمال شرقي آسيا بعد التجربة النووية الكورية؟

وبشكل أكثر تحديدًا ما هي احتمالات إقدام اليابان على تطوير برنامج نووي عسكري؟ فقد تبع إجراء التجربة الكورية تطور جدل كبير داخل اليابان حول ضرورة امتلاك سلاح نووي، وإعادة النظر في السياسة النووية اليابانية التقليدية. وقد أخذ الاتجاه المؤيد لامتلاك السلاح النووي درجة أكبر من المصداقية، خاصة بعد أن دعا عدد من السياسيين اليابانيين إلى امتلاك اليابان لهذا السلاح أو ـ على الأقل ـ إجراء دراسة جادة لهذا البديل. ورغم قوة التحدي الذي فرضته التجربة النووية الكورية، وما أثارته حول آفاق الاستقرار وتوازن القوى العسكري والاستراتيجي في منطقة شمال شرقي، وشرقي آسيا، وربما في منطقة آسيا ـ المحيط الهادي بأكملها، في حالة اكتمال البرنامج الصاروخي الكوري وإجراء تجارب ناجحة للجيل الثاني من الصواريخ بعيدة المدى ـ إلا أن هذا البديل يكتنفه الكثير من التعقيدات التي قد تؤدي من الناحية العملية إلى تجميده، والعودة مرة أخرى إلى مناقشة سياسات أمنية عملية بديلة.

أولاً ـ لماذا أقدمت كوريا الشمالية على البديل النووي؟

لا يمكن فهم إقدام نظام كوريا الشمالية على إجراء تجربته النووية في التاسع من أكتوبر ٢٠٠٦ وإصراره على استكمال برنامجه النووي، رغم معارضة الولايات المتحدة والقوى الدولية والإقليمية، بمعزل عن القراءة الدقيقة لطبيعة ردود الفعل الدولية إزاء هذين البرنامجين، إذ تكشف قراءة تلك الردود عن وجود حالة من الاستقطاب الدولي بشأن طريقة إدارة أزمة هذين البرنامجين، رغم وجود توافق عام على رفض امتلاك النظام الكوري لصواريخ بعيدة المدى أو قدرات نووية عسكرية ويعود هذا الاستقطاب إلى ما قبل إجراء التجربة النووية الكورية، وقد أدرك النظام الكوري، بوضوح منذ بدء الجدل الدولي حول برنامجه النووي في أوائل التسعينيات، عمق الخلاف بين القوى الدولية المعنية بهذا البرنامج، وقد أخذ هذا الخلاف شكل الاستقطاب بين الولايات المتحدة الأمريكية

واليابان من ناحية، والصين وروسيا من ناحية أخرى، بينما اتخذت كوريا الجنوبية موقفًا وسطًا بين الرؤيتين الصينية ـ الروسية، والأمريكية ـ اليابانية.

وقد تطور هذا الاستقطاب على خلفية الموقف من عدد من القضايا الأساسية التي شكلت محور الخلاف بين تلك القوى، شملت الخلاف حول مسألة تفكيك البرنامج النووي، بمعني من يأتي أولاً: التفكيك أم التعويضات الاقتصادية، والضمانات الأمنية، وتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية وتعويضات الطاقة، ومسألة منع الانتشار، بمعنى كيف يمكن التأكد من التزام كوريا الشمالية بعدم تصدير التكنولوجيا النووية إلى الخارج، ومسألة مستقبل النظام الحاكم في كوريا الشمالية ومسألة الضمانات الأمنية ضد أي هجوم عسكري أمريكي، بالإضافة إلى مسألة الوضع النووي المستقبلي لكوريا. وقد كانت الخلافات العميقة بين القوى الدولية حول تلك المسائل أحد العوامل المهمة المسئولة عن تشجيع النظام الكوري على المضي قدمًا في برنامجه الصاروخي والنووي، وتطور إدراك قوى لدى النظام بأنه يمكن استكمال هذين البرنامجين دون تكلفة ضخمة تفوق قدرة النظام على تحملها[1].

وكان ضعف وتناقض الرسائل الدولية الموجهة إلى النظام الكوري أكثر وضوحًا بعد إقدامه على إجراء مجموعة التجارب الصاروخية في الخامس من يوليو (أي قبل نحو شهرين من إجراء التجربة النووية الأولى) والتي شملت الصاروخ «تايبودونج ـ ٢» بعيد المدى عابر القارات الذي يمكنه الوصول إلى الشواطئ الأمريكية، بالإضافة إلى ستة صواريخ أخرى قصيرة ومتوسطة المدى، فقد حاولت الولايات المتحدة واليابان استغلال تلك التجارب ـ رغم فشلها ـ باعتبارها لحظة مثالية للتصعيد ضد النظام الكوري وإيجاد رأي عام عالمي بشكل عام، وآسيوي بشكل خاص، ضد البرنامجين النووي والصاروخي الكوريين. بل طرحت الولايات المتحدة واليابان إمكانية توجيه ضربات استباقية ضد

(١) محمد فايز فرحات ـ مستقبل الانتشار النووي في شمال شرقي آسيا ـ السياسة الدولية ـ العدد ١٦٧ يناير ٢٠٠٧ ـ المجلد ٤٢ ـ صـ ١١٦

كوريا، بالإضافة إلى حالة التعبئة العسكرية على السواحل البحرية اليابانية، ونصب بطاريات صواريخ، إلا أن تلك الجهود انتهت بفشلها في استصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية ضد كوريا، فقد رفضت الصين وروسيا بشدة إصدار قرار من مجلس الأمن يفرض عقوبات اقتصادية ضد كوريا، كما رفضتا أيضًا سياسة التصعيد العسكري والسياسي ضدها. وإزاء هذا الموقف، اكتفي قرار مجلس الأمن رقم (١٦٩٥) بإدانة التجارب الصاروخية ومطالبة كوريا بوقف تلك التجارب، وتعليق جميع الأنشطة المتعلقة ببرنامجها الصاروخي والالتزام بتعهدها الطوعى بوقف تلك التجارب، والعودة إلى المحادثات السداسية دون شروط، وتنفيذ إعلان بكين (سبتمبر ٢٠٠٥) والتخلي عن جميع برامج الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة والعودة إلى معاهدة عدم الانتشار.

ولم تقتصر جبهة الرفض على الصين وروسيا فقط، فسرعان ما لحقت كوريا الجنوبية بتلك الجبهة، فرغم وضوح التهديد الكوري الشمالي بالنسبة لكوريا الجنوبية، بالمقارنة بحالتي الولايات المتحدة واليابان، وإعلان كوريا الجنوبية اتخاذ بعض الإجراءات العقابية ضد جارتها الشمالية، خاصة وقف المساعدات الاقتصادية، إلا أنها لم تتردد في تأكيد خلافها مع المنهج الأمريكي ـ الياباني في إدارة الأزمة من خلال سياسة العقوبات الاقتصادية أو التصعيد العسكري. وقد حاولت كوريا الجنوبية في المراحل الأولى من الأزمة التشكيك في إمكانية إقدام بوينج يانج على إجراء تلك التجارب، إلا أنها اضطرت بعد إجراء تلك التجارب إلى التصعيد كنوع من التماشي مع الموقفين الياباني والأمريكي أكثر منه كرد فعل خالص للتجارب الصاروخية الكورية.

وقد تكرر السيناريو ذاته بعد إجراء التجربة النووية، فقد حال الخلاف بين روسيا والصين من جانب والولايات المتحدة من جانب آخر داخل مجلس الأمن، دون إصدار قرار قوى ضد كوريا الشمالية، فرغم أن القرار رقم ١٧١٨ (الذي صدر عقب إجراء التجربة النووية) قد فرض مجموعة من العقوبات ضد كوريا الشمالية، استنادًا إلى أحكام الفصل السابع، إلا أن نص القرار آثار تساؤلات مهمة حول حدود التصعيد المحتمل

ضد كوريا الشمالية، ومدى فعالية هذا القرار في إثنائها عن طموحاتها النووية، رغم موافقة روسيا والصين عليه.

أكثر من ذلك، فقد ذهبت بعض التحليلات إلى أن القرار لم يستهدف البرنامج النووي الكوري بقدر ما استهدف تحقيق أهداف أخرى. ويشار هنا إلى هدفين أساسيين، **الأول**: هو الحفاظ على قوة الموقف الأمريكي بشأن مسألة الانتشار النووي، فنجاح كوريا في إجراء تجربتها النووية يؤكد ـ في التحليل الأخير ـ عدم فعالية نظام حظر الانتشار النووي والسياسات الأمريكية في هذا المجال.

الهدف الثاني: هو توصيل رسالة قوية لإيران بأن المجتمع الدولي ومجلس الأمن لن يترددا في اتخاذ إجراءات عقابية ضدها في حالة عدم انصياعها للمطالب الأمريكية بشأن برنامجها النووي، ولوحظ هنا التوظيف الإعلامي المكثف والسريع من جانب الولايات المتحدة للقرار ١٧١٨ في مجال الحالة الإيرانية[١].

ومن ناحية أخرى، ورغم أن القرار ١٧١٨ قد توسع في نطاق الحظر المفروض على كوريا الشمالية بالمقارنة بالقرار ١٦٩٥، إلا أنه يظل أيضًا حظرًا نوعيًا غير شامل، إذ يقتصر على التجارة العسكرية (الدبابات والآليات المصفحة وأنظمة المدفعية الثقيلة والطائرات المقاتلة والمروحيات الهجومية والسفن الحربية والصواريخ وأنظمة الصواريخ)، أو توفير المساعدات التقنية والنصائح المرتبطة بالمعدات العسكرية. واقتصرت العقوبات الاقتصادية على حظر تصدير السلع الفاخرة إلى كوريا وتجميد الصناديق والأرصدة المالية والموارد الاقتصادية الكورية الأخرى ذات الصلة بالبرنامج النووي الكوري، دون أن يرقي إلى حظر اقتصادي شامل. ورغم أهمية تلك العقوبات، إلا أن عوامل عدة تقلل من فعاليتها.

منها **أولاً**: إن فعاليتها تتوقف على مدى التزام القوى الرئيسية بها، وتشير مواقف

(١) محمد فايز فرحات ـ مرجع سابق ـ صـ ١١٧

روسيا والصين ـ وهما الشريكان التجاريان والعسكريان الرئيسيان لكوريا الشمالية ـ عقب صدور القرار إلى تحفظهما على بعض بنود القرار، خاصة تفتيش الحمولات المتجهة منها وإليها.

ثانيًا: إن حظر تصدير السلع الفاخرة إلى كوريا لا يكتسب أهمية كبيرة بالنظر إلى محدودية الواردات الكورية من تلك السلع، وحتى مع افتراض أن القرار قد استهدف هنا النخبة الكورية، فإنه يصبح أيضًا غير ذي أهمية كبيرة بالنظر إلى محدودية تأثيره على الاقتصاد والمجتمع الكوري.

إلا أن ضعف وتناقض الرسائل الدولية الموجهة إلى النظام الكوري الشمالى لا ينفي أيضًا مسؤولية الولايات المتحدة ذاتها عن دفع النظام الكوري إلى الإصرار على البديل النووي العسكري. ونشير هنا بشكل خاص إلى السياسة المتشددة التي تبنتها الولايات المتحدة ضد النظام الكوري، خاصة منذ وصول إدارة «بوش» إلى السلطة وتراجع الجناح المؤيد للمنهج السلمي في إدارة أزمة البرنامج النووي الكوري. فقد تمسكت الولايات المتحدة بمطلب التفكيك الكامل والنهائي الذي يمكن التحقق منه كشرط مسبق لأية تنازلات أو امتيازات أو تعهدات يمكن تقديمها للنظام الكوري، وهو ما أدى إلى تعميق أزمة الثقة بين النظام الكوري الشمالى والولايات المتحدة واليابان، وتعميق الإدراكات السلبية لهذا النظام إزاء المجتمع الدولي والنيات الحقيقية للولايات المتحدة بشأن مستقبل هذا النظام، وهو ما أدى في النهاية إلى فشل المحادثات السداسية في إنجاز تقدم ملموس طوال الجولات الخمس التي عقدت حتى تاريخ إجراء التجربة النووية الأولى.

هل تتجه اليابان إلى تطوير برنامج نووي عسكري؟

يستند الاتجاه المؤيد لامتلاك السلاح النووي في اليابان إلى عدد من المقولات المهمة.

أولى تلك المقولات هي تراجع قوة ردع المظلة النووية الأمريكية في شمال شرقي آسيا، وقوة الردع الأمريكية بشكل عام. فنجاح كوريا الشمالية في تطوير قدراتها

الصاروخية والنووية يعني في التحليل الأخير ـ وفق هؤلاء ـ عدم نجاح قدرة الردع الأمريكية في المنطقة (التقليدية والنووية) على تحجيم الطموحات النووية للنظام الكوري الشمالي أو إجهاض برامجه التسليحية، سواء باستخدام الوسائل السلمية (إطار المحادثات السداسية)، أو عن طريق استخدام القوة أو التهديد الفعلي باستخدامها، الأمر الذي يعني ـ في التحليل الأخير ـ محدودية قدرة الردع الأمريكية والحاجة الملحة إلى تطوير قدرة ردع نووية وطنية موازية للتهديد النووي الكوري.

فضلاً عن أن عدم تطوير سلاح نووي وطني سوف يؤدي إلى مزيد من التبعية الأمنية اليابانية للولايات المتحدة، وتتأكد تلك المقولة لدى أنصار هذا الاتجاه بالنظر إلى ضعف النظام والاقتصاد الكوري بالمقارنة بنظيره الأمريكي.

وواقع الأمر أن فكرة امتلاك سلاح نووي ليست جديدة في اليابان، فقد طرح هذا البديل في مناسبات سابقة. فقد أثير هذا البديل في منتصف الستينيات في ظل حكومة ايساكو ساتو الذي طرح على الرئيس الأمريكي ليندون جونسون، ـ أثناء قمة بينهما في عام ١٩٦٥ ـ حق اليابان في امتلاك سلاح نووي إذا امتلكته الصين وفي عام ١٩٦٧ كلف ساتو فريقًا لدراسة مدى حاجة وجدوى امتلاك اليابان لسلاح نووي، وانتهت الدراسة إلى عدم جدوى هذا السلاح وصعوبة امتلاكه، استنادًا إلى عوامل التكلفة الاقتصادية وصعوبة الحصول على الدعم الداخلي، وتداعياته الأمنية السلبية على الأمن الإقليمي كما عبر ساتو ـ في مناقشاته مع السفير الأمريكي في طوكيو في عام ١٩٦٩ ـ صراحة عن تناقض مبادئ السياسة النووية اليابانية مع الأمن القومي الياباني. كما أثير هذا الجدل مرة أخرى في أوائل التسعينيات مع بداية مشكلة البرنامج النووي الكوري، حيث قامت وكالة الدفاع اليابانية بإجراء دراسة حول هذا البديل، انتهت هي الأخرى إلى عدم الجدوى الاستراتيجية لامتلاك اليابان لهذا السلاح. وقد عاد الجدل حول البديل النووي بقوة داخل اليابان منذ عام ٢٠٠٢ على خلفية اندلاع الأزمة الكورية في ذلك العام. كما تواترت خلال السنوات الأخيرة تصريحات العديد من القيادات السياسية اليابانية التي طالبت بإعادة النظر في السياسة النووية اليابانية.

إشكاليات الخيار النووي الياباني[1]:

ومع إدراك الفارق المهم بين المشهد الاستراتيجي الراهن في المنطقة، بعد إجراء كوريا الشمالية لتجربتها النووية الأولى بالمقارنة بالعقود السابقة، إلا أن الخيار النووي في اليابان يخضع لعدد من الإشكاليات والقيود المهمة التي لا تزال قائمة، والتي يتوقع أن تلعب دورًا مهمًا في انتهاء الجدل الراهن حول هذا الخيار إلى استبعاد هذا البديل، كما تم استبعاده طوال العقود السابقة، بحيث يصبح الجدل القائم ليس سوى حلقة جديدة من حلقات الجدل الداخلي حول هذا الخيار.

أولى تلك الإشكاليات هي موقع السلاح النووي في الوعي العام الياباني، فرغم مرور ما يقرب من ستة عقود على الحرب العالمية الثانية، إلا أن تجربة إلقاء قنبلتي هيروشيما ونجازاكي، وما تركته من أثر سلبي عميق لدى الشعب الياباني حول السلاح النووي لا تزال قوية. ويعبر هذا الإدراك عن نفسه في استمرار قوة الاتجاه "السلامي" في اليابان الذي يدعو إلى استمرار التمسك بالطابع "السلامي" للدستور الياباني والسياسة الخارجية اليابانية، بالإضافة إلى قوة المنظمات غير الحكومية المعارضة للانتشار النووي، ليس فقط داخل اليابان، ولكن على مستوى العالم.

وعلى الرغم من أن الرأي العام الياباني قد أصبح أكثر تسامحًا وقبولاً لمناقشة الفكرة من حيث المبدأ، بحيث لم يعد الحديث عن إمكانية امتلاك اليابان للسلاح النووي من التابوهات المحظور مناقشتها كما كان سائدًا من قبل إلا أن هذا لا يعني موافقة الأغلبية اليابانية بشكل مباشر على امتلاك هذا السلاح، إذ يقتصر الدعم على مجرد الموافقة المبدأية على مناقشة ودراسة هذا البديل.

ومن ناحية أخرى، وباستثناء الجناح المتشدد في التيار المحافظ، لا يزال صانعو السياسة الخارجية اليابانية ينطلقون من افتراض وجود علاقة سلبية بين امتلاك السلاح

(١) محمد فايز فرحات ـ مرجع سابق ـ صـ ١١٨.

النووي والأمن القومي الياباني، وتستند تلك الرؤية إلى أن امتلاك اليابان لهذا السلاح سيؤدي إلى تقويض نظام حظر الانتشار النووي، ليس فقط في منطقة شمال شرقي آسيا، ولكن في إقليمي شرقي وجنوب شرقي آسيا أيضًا، خاصة بالنظر إلى الخبرة السلبية للجيش الياباني خلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات في تلك الأقاليم، وتجدر الإشارة ـ في هذا السياق ـ إلى أن دولاً آسيوية عدة لا تزال لديها مخاوف شديدة بشأن اتجاهات تطور العقيدة العسكرية اليابانية، والتحالف الياباني ـ الأمريكي، والتنافس الياباني ـ الصيني، وانعكاس تلك التطورات المهمة على الاستقرار في آسيا بشكل عام. وقد اتجهت بعض تلك الدول إلى حسم خياراتها بالفعل إزاء هذا التنافس بالانحياز إلى الصين، ومن ثم، فمن المتوقع أن يؤدى امتلاك اليابان للسلاح النووى إلى تعميق أزمة الثقة بين اليابان وجيرانها الآسيويين، وتعميق النظر إليها باعتبارها مصدر التهديد الأول للأمن الإقليمي في شرقي وجنوب شرقي آسيا، واعتبارها مصدر التهديد الأول لحالة التكامل الاقتصادي التاريخية بين الدول والأقاليم الآسيوية، والتي تشهد نموًا متسارعًا تحت مظلة الآبيك منذ تأسيسه في عام ١٩٨٩، وهو ما يترتب عليه دعم الاتجاه الانحيازي إلى الصين في ظل سباق التسلح النووي الذي قد يطلقه امتلاك اليابان لهذا السلاح، وعزل اليابان عن محيطها الآسيوية.

الإشكالية الثالثة هي القيود العملية على استخدام اليابان للسلاح النووي في أي حرب نووية محتملة في المنطقة، وتتعلق تلك القيود بغياب العمق الجغرافي من ناحية، وتركز السكان في عدد محدود من الأقاليم اليابانية من ناحية أخرى، الأمر الذي يعني ارتفاع التكلفة البشرية على الجانب الياباني في أي حرب نووية محتملة بالمقارنة بالعدو، والمثال العملي المطروح هنا هو نشوب حرب نووية مع الصين (المنافس التقليدي لليابان والعدو المحتمل)، فإلقاء خمس قنابل نووية (ثلاث قنابل على طوكيو، واثنتان على إقليم كانساي الذي يضم كوبي وأوساكا وكيوتو) يضمن تدمير اليابان بالكامل، وفي المقابل، فإن إلقاء العدد نفسه من القنابل على الصين لا يعني تدمير الصين المترامية الأطراف ذات

الحجم السكاني الضخم. وهكذا، فإن تعرض اليابان لضربة نووية أولى من جانب الصين لا يضمن بالضرورة قيام اليابان بتوجيه ضربة نووية مدمرة للصين، بينما يصدق العكس في حالة الصين، الأمر الذي يعني صعوبة انسحاب نظرية الردع النووي على الصراع بين الطرفين، كما يعني ـ في التحليل الأخير ـ عدم فعالية السلاح النووي لليابان كرادع مهم في مواجهة الصين وما يميز الحالة اليابانية هنا عن حالة إسرائيل التى يجمعها مع الحالة اليابانية صغر المساحة والكثافة السكانية المرتفعة ـ وذلك بافتراض امتلاك الدول العربية للسلاح النووي ـ هو وجود مساحة مائية فاصلة كبيرة بين اليابان والصين، الأمر الذي يزيد من فعالية استخدام السلاح النووي الصيني ضد اليابان دون تأثيرات سلبية ملحوظة داخل الحدود الصينية.

وقد خلصت إلى هذا الاستنتاج الدراسة ـ التي أجرتها وكالة الدفاع اليابانية في عام ١٩٨١ ـ في إطار تقييم جدوى البديل النووي لمواجهة التهديد النووي السوفيتي، فقد انتهت الدراسة إلى أن التكلفة البشرية على الجانب الياباني لأي حرب نووية محتملة مع الاتحاد السوفيتي تقدر بنحو ٢٥ مليون شخص، مقابل مليون واحد فقط على الجانب السوفيتي، ويمكن سحب الاستنتاج ذاته على الجانب الصيني.

الإشكالية الرابعة تتعلق بحدود الردع النووي الياباني ـ في حالة امتلاكه ـ في مواجهة التهديد النووي الكوري، والافتراض المطروح هنا أنه حتى بافتراض توصل صانع القرار الياباني إلى عدم فاعلية المظلة النووية الأمريكية، فإن السؤال الذي يظل قائمًا: هل تستطيع الترسانة النووية اليابانية ردع كوريا الشمالية؟ ويذهب الاتجاه الرافض لامتلاك السلاح النووي إلى أن الترسانة اليابانية لن يكون بمقدورها توفير ردع أكبر بالمقارنة بنظيرتها الأمريكية، لأنها ستظل أصغر حجمًا وأقل كفاءة من مثيلتها الأمريكية.

الإشكالية الخامسة تتعلق بالمشكلات الفنية، فرغم أن دورة الوقود النووي تسمح لليابان بتوفير كميات البلوتونيوم اللازمة لإنتاج عدد كبير من الرءوس النووية، بالإضافة إلى إمكانية توفير الموارد المالية اللازمة، إلا أن هذا لا ينفي وجود الكثير من المشكلات

الفنية واللوجيستية اللازمة لإنتاج سلاح نووي يمكن استخدامه عمليًا، مثل عدم امتلاك تكنولوجيا الرءوس النووية، والبنية الأساسية الداعمة مثل «العقيدة النووية» والأهم من ذلك هو خضوع المنشآت النووية اليابانية، وعمليات استخدام المواد النووية لمعاهدات دولية وثنائية، ومن ثم يصعب التحول إلى برنامج نووي عسكري دون التنسيق مع أطراف دولية عديدة، خاصة الولايات المتحدة، الأمر الذي يثير التساؤل حول الموقف الأمريكي الحقيقي من امتلاك اليابان للسلاح النووي.

وفي هذا الإطار، وفي ضوء الإشكاليات والتعقيدات التي تواجه البديل النووي، يصبح على صانع القرار الياباني ضرورة البحث عن مجموعة من السياسات الأمنية البديلة. ويمكن هنا تصور بديلين محتملين:

الأول:هو الاعتماد المكثف على التحالف الياباني-الأمريكي،على أن يقترن ذلك بإعادة أقلمة التحالف مع البيئة الاستراتيجية الجديدة، والحصول على تعهدات واضحة من الولايات المتحدة باستمرار التزاماتها الأمنية في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرقي آسيا، واستمرار تمتع اليابان- بجانب كوريا الجنوبية- بالمظلة النووية الأمريكية، حيث تصبح الولايات المتحدة في هذه الحالة بمثابة عمق استراتيجي مهم لليابان في حالة نشوب أي حرب نووية في المنطقة،بما في ذلك مع الصين،وذلك جنبًا إلى جنب مع تطويرالقدرات التسليحية التقليدية للجيش الياباني،وتطوير القدرات الدفاعية للمظلة النووية بما يتناسب وطبيعة التهديد النووي الكوري.

البديل **الثاني: هو تطوير سياسة إقليمية جديدة تركز على بناء نظام أمن إقليمي في منطقة شمال شرقي آسيا**، يشمل اليابان والكوريتين والصين، وتقوم هذه السياسة في تلك الحالة على عدد من الركائز الأساسية، بدءًا بتطبيع العلاقات اليابانية ـ الصينية، وتسوية مشكلة الميراث التاريخي للمؤسسة العسكرية اليابانية، ومرورًا بتطبيق سلسلة من إجراءات بناء الثقة على مستوى الإقليم، والدخول في حوار إقليمي حول قضايا ضبط التسلح والانتشار النووي، وإجراءات الأمان النووي، وانتهاء ببناء إطار أو منتدى أمني يعني بإدارة قضايا الأمن والاستقرار في الإقليم.

وفى النهاية نؤكد بأن لدى اليابان برنامجا نوويا مخصصا للأغراض السلمية متقدماً ومتطوراً للغاية وتشدد طوكيو فى جميع الأوقات على طبيعته السلمية البعيدة عن الجوانب العسكرية وأنه يوفر لها مصدراً بديلاً للطاقة بخلاف البترول الذى تستورده من الخارج وتستغله فى توليد الطاقة الكهربائية بواسطة ٥٢ مفاعلاً نووياً تزودها بـ ٤٨٪ من حاجتها من الكهرباء.

وبالرغم من التأكيد على الإطار السلمى للبرنامج النووى اليابانى ولكن نوضح أن اليابان مالكة لجميع المقومات المطلوبة مالياً وتكنولوجياً وبشرياً لإنتاج الأسلحة النووية فى غضون أسابيع إذا رغبت ونعود إلى تصريح أدلى به رئيس الوزراء الأسبق تسوتوموهاتا عام ١٩٩٤م أمام البرلمان وقال فيه بالنص «لا يوجد أدنى شك فى قدرة اليابان من الناحيتين المالية والفنية على إنتاج قنبلة ذرية».

وفى عام ٢٠٠٢ طالب السياسى ايتشيرو اوزاوا الأمين العام الأسبق للحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم بإستغلال مخزون البلوتونيوم المتوافر فى مفاعلاتها النووية لتصنيع آلاف الرؤوس النووية للتصدى للقوة الصينية البازغة ، كذلك وقدرت جماعة جرين بيس المخزون لدى اليابان بأكثر من ٣٨ ألف كيلو جرام تكفى لإنتاج ما يزيد على سبعة آلاف رأس نووية وتوقعت زيادته إلى ٤٥ألف كيلو جرام خلال الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠ وأشارت إلى أنه يكفى حوالى من ٥ – ٨ كيلو جرامات(*) من البلوتونيوم لتصنيع سلاح نووى واحد.

هذه معطيات لا تدع مجالا للشك فى أننا نقف أمام قوة نووية تقف فى الظل تنتظر الظروف الموضوعة المبررة للإعلان عن نفسها على الملأ(١).

---

(١) حسب تقديرات فؤاد جابر، مؤسسة الطاقة الذرية الدولية.

(*) الأهرام فى ٧/ ٣/ ٢٠٠٣.

الفصل الثانى

تركيـــا

اعتمدت تركيا منذ منتصف الثمانينيات برنامجًا نوويًا طموحًا بهدف تحول تركيا إلى قوة نووية خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تمكنت تركيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي من استقدام عدد من علماء الذرة البارزين في الجمهوريات الإسلامية خاصة من طاجيكستان، حيث يوجد في تركيا حوالي (٥٠٠) عالم وخبير في مجال تطوير الأسلحة النووية ووسائل نقلها[١].

في الثاني من مارس ٢٠٠٠ وافق مجلس الوزراء التركي بعد مناقشات ساخنة على إنشاء أول مفاعل نووي في تركيا وطلب من المؤسسة العامة للكهرباء التركية بدراسة العطاءات المقدمة من قبل شركات أمريكية وفرنسية وكندية وألمانية لبناء المفاعل لتوليد الطاقة الكهربائية في محافظة أكيو (جنوبي) على البحر المتوسط.

وكانت تركيا تسعى منذ عام ١٩٧٠ إلى إنشاء المفاعل وأعادت الحكومة طرح الفكرة مرة أخرى عام ١٩٩٧ وقوبل المشروع بمعارضة شديدة من قبل المعارضة وجمعيات البيئة التي أكدت على ارتفاع تكلفة المشروع وعدم جدواه اقتصاديًا إضافة إلى إضراره بالبيئة.

وأعلن أن وزير الطاقة التركي تقدم بتقرير يشير إلى أن تركيا ستواجه عجزًا كبيرًا في مجال الطاقة الكهربائية خلال السنوات المقبلة وحذر من احتمال أن تضطر تركيا إلى تقنين استخدام الكهرباء في المدن الكبرى وهو ما حدث بالفعل في شهر فبراير ٢٠٠٠ عندما تأخرت روسيا عن تزويد تركيا بالغاز الطبيعي.

كذلك فإن الموقع المختار للمفاعل القريب من مشروع تنمية جنوب شرقي الأناضول (جاب) سيساهم في تأمين الطاقة الكهربائية للمشاريع المستقبلية التي ستقام هناك وسيساعد ذلك في خفض الاعتماد على السدود في توليد الطاقة.

---

١) ﷺ لواء دكتور جمال مظلوم ـ تركيا ودورها الإقليمي ـ الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ـ القاهرة ـ عام ١٩٩٤ ـ صـ ٧٣.

كما أن الملاحظ أنه بالرغم من تصميم الحكومة على إنشاء مفاعل نووي ينتهي العمل به بعد سبع سنوات لم يواجه بأي معارضة جدية من الولايات المتحدة الأمريكية أو دول الاتحاد الأوروبي أو حتى إسرائيل.

هذا في الوقت الذي ذكرت مصادر عدة أن الدور التركي المستقبلي في منطقتي القوقاز وآسيا الوسطي يتطلب منها أن تكون على استعداد في أي وقت لتطوير الرادع النووي إذا اضطرتها الظروف لذلك.

وبعد أيام قليلة وتحديدًا في الثالث عشر من نفس الشهر مارس ٢٠٠٠ صرح وزير المواصلات التركي أن على بلاده أن تطور القنبلة النووية، وأكد الوزير أن ذلك من متطلبات العصر الضرورية.

وبالرغم من أن الوزير طبقًا لتصريحاته ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل إلا أن الأسلحة النووية طبقًا لرأيه أيضًا أصبحت منتشرة في كثير من الدول المجاورة وأوضح لذلك مثالاً عن روسيا وبلغاريا متجاهلاً السلاح النووي في إسرائيل.

وكذلك أكد أنه ما دامت هذه الدول ترفض التخلص من أسلحتها النووية فإن امتلاكها للقنبلة الذرية سيعزز الأمن التركي وقوة ردعها وسط هذا المحيط النووي مشيرًا إلى أن هذه الدول لن يكون لديها حجه للاعتراض على امتلاك تركيا للقنبلة الذرية.

واعتبر مراقبون تصريحات الوزير التركي ردًا على إعراب وزير الخارجية اليوناني في اتصاله مع نظيره التركي عن مخاوف بلاده من أن يؤثر مشروع الطاقة الذري التركي على البيئة والسياحة في المنطقة التي تمثل السياحة بها مصدرًا رئيسيًا من مصادر الدخل القومي لدول المنطقة[1].

وللوقوف على مدى جدية تركيا في امتلاك السلاح النووي نستعرض هنا النقاط الرئيسية التالية:

---

(١) لواء دكتور جمال مظلوم ـ تركيا والسلاح النووي ـ مجلة الدفاع ـ العدد ١٦٦ ـ مايو ٢٠٠٠.

ـ الدوافع التركية لامتلاك السلاح النووي.

ـ القدرات التركية لامتلاك السلاح النووي.

ـ دلائل سعي تركيا لامتلاك السلاح النووي.

أولاً ـ الدوافع التركية لامتلاك السلاح النووي:

١ ـ التطلعات التركية لشغل المكانة الرئيسية بين دول المنطقة باعتبارها دولة يزيد عدد سكانها عن ٧٥ مليون نسمة.

٢ ـ دعم الموقف التركي في أطماعها المائية مع سوريا والعراق بشأن مياه نهري دجلة والفرات وكذلك في صراعها التاريخي مع اليونان برغم الوفاق الحالي بينهما خاصة وإن عداء تركيا مع بعض دول المنطقة ويمتد هذا الموقف إلى الجوار الأوروبي أيضًا خاصة اليونان وأرمينيا وجمهورية قبرص.

٣ ـ الأطماع التركية الإقليمية في القوقاز الهادفة إلى التأكيد على قدرة تركيا على تأمين سلامة وأمن المنطقة من التهديدات الروسية خصوصًا وأنها اقترحت فكرة إقامة حلف أمني في القوقاز لهذا الغرض يمتد حتى الهند وربما الصين حيث كثف الدبلوماسيين الأتراك زياراتهم لدول المنطقة.

٤ ـ أثبات الوجود وشغل مكانة هامة ضمن دول حلف شمال الأطلنطي بحكم عضويتها في الحلف وتتواجد على الجانب الأيمن من دول الحلف وحلقة الوصل إلى دول القوقاز وروسيا.

٥ ـ تحقيق التوازن الاستراتيجي مع دول الجوار الإقليمي لها خاصة مع إصرار إيران على استكمال مفاعلاتها النووية بالتعاون مع روسيا والصين واستمرار منافستها لإسرائيل في امتلاكها للسلاح النووي كدولة وحيدة بين دول المنطقة.

ثانيًا ـ القدرات التركية لامتلاك السلاح النووي:

١ ـ دور القيادة السياسية التركية:

لم يكن امتلاك الرادع النووي بعيدًا عن طموحات الرئيس التركي الراحل «تورجوت أوزال»، وقد اعتمدت تركيا برنامجًا نوويًا طموحًا مع أوائل التسعينيات للتحول إلى قوة نووية خلال النصف الأول من العقد الحالي ويعتقد أن الرئيس التالي «سليمان ديميريل» له نفس التطلعات والأطماع والرغبة في السيطرة على دول المنطقة وأحياء الإمبراطورية العثمانية السابقة، وهكذا باقي المسئولين الأتراك.

٢ ـ توفر التمويل اللازم:

كانت مصادر عسكرية تركية قد صرحت في التاسع من يناير ٢٠٠٠ عن خطة لتحديث قواتها المسلحة بتكلفة ١٢٥ بليون دولار خلال السنوات العشرين القادمة شاملة تحديث كافة أفرع قواتها المسلحة البرية والبحرية والجوية. ويعتقد أن تركيا لن تبخل عن تخصيص الأموال اللازمة لمشروعاتها العسكرية وإنتاج السلاح النووي.

٣ ـ توفر العلماء المتخصصين:

كانت تركيا قد استقطبت أوائل التسعينيات علماء ذرة من التركمان والكازاخ بعد انفصال جمهوريات الاتحاد السوفيتي أوائل التسعينيات.

٤ ـ توفر المفاعلات النووية:

إن محاولات تركيا للحصول على المفاعلات النووية عديدة منها منذ التسعينيات بهدف الحصول على مفاعلين من الأرجنتين عام ١٩٩٤ وكذلك مباحثاتها مع كل من كندا وألمانيا وربما تمكنت من التعاقد على المفاعلات النووية بدعوة توليد الطاقة وللاستخدام السلمي إلا أن الأمر يختلف بالنسبة لدولة ذات تطلعات كبيرة مثل تركيا.

الدعم الغربي للسياسة التركية:

إن تركيا تلقى الدعم الكامل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عامة حيث يعتقد أنه يوجد حاليًا على الأراضي التركية مخازن للأسلحة النووية للولايات المتحدة الأمريكية.

إن تركيا تعتبر قاعدة متقدمة للولايات المتحدة الأمريكية ولدول حلف شمال الأطلنطي وقد ثبت ذلك أثناء حرب تحرير الكويت الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ومازالت تتواجد على أراضيها الطائرات الغربية المكلفة بمراقبة المنطقة وتسعى تركيا لأن تكون مؤهلة لذلك وأن لا تعارض الولايات المتحدة الأمريكية السياسة التركية في المنطقة.

ثالثًا ـ دلائل سعي تركيا لامتلاك السلاح النووي:

إقرار تركيا برنامج أبحاث للفضاء مع بداية التسعينيات وأسست وكالة الفضاء توطئة للبدء في القيام بأبحاث عملية وربما إطلاق أقمار صناعية لأغراض عسكرية ومدنية وكانت تركيا قد حاولت إطلاق قمر صناعي في يناير ١٩٩٤، ألا أنه لم يعلن عن محاولاتها التالية لما يكتنف هذه الأعمال من السرية التامة.

محاولات تركيا منذ عدة شهور شراء صواريخ أرو المضادة للصواريخ التي تصنعها إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوجه نائب رئيس الأركان التركي إلى واشنطن في يناير ٢٠٠٠ الماضي في محاولة للحصول على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على التصنيع المحلي في تركيا لهذه الصواريخ بالتعاون مع إسرائيل.

في السابع من يوليو ١٩٩٨ أعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت في شهر يونيو ١٩٩٨ تسليم تركيا صواريخ تكتيكية أرض ـ أرض من نوع أتكامز الذي يبلغ مداه ١٥٠ كم ومعروف بدقته الفائقة، وهذا وفر لتركيا أول نظام فعال لصواريخ أرض ـ أرض.

كما أن ذلك استكمالاً لمحاولات تركيا منذ عام ١٩٩٧ شراء صواريخ أرض ـ أرض من طراز أريحا الذي تصنع فى إسرائيل وتردد تركيا أن ذلك لمواجهة احتمال حروب مستقبلية بين تركيا وإيران، ويمثل حصول تركيا على نسخة من هذه الصواريخ الإسرائيلية تهديدًا لدول عربية عديدة منها العراق وسوريا بالطبع والحدود الشمالية من دول الخليج العربي وحتى الأراضي الليبية وربما التونسية.

أعلنت قيادة القوات البحرية التركية في الثالث عشر من أبريل ١٩٩٨ أنها تدرس جيدًا شراء حاملة طائرات صغيرة يفترض أنها ستزود مقاتلات بريطانية من طراز «هاريير» ستتكلف حوالي ٤٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠ وفي حال تحقيق ذلك ستكون تركيا تاسع دولة تمتلك حاملات طائرات بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية ـ بريطانيا ـ فرنسا ـ روسيا ـ الهند ـ إيطاليا ـ أسبانيا ـ تايلاند.

إعلان مؤسسة التصنيع والفضاء التركية في منتصف سبتمبر ١٩٩٩ خطة تصنيع الدفعة الثانية من طائرات (إف ـ ١٦) وعددها ٨٠ طائرة للقوات المسلحة التركية وتمتلك من هذا الطراز ٢٥٠ طائرة بخلاف ما سيجرى تصنيعه وهي قادرة على حمل أسلحة نووية.

السعي التركي الحثيث لتوثيق العلاقات الشاملة المدنية والعسكرية مع إسرائيل منذ فبراير ١٩٩٦ واتخاذ تركيا النموذج الإسرائيلي في التعامل مع الدول العربية خاصة وأن تركيا مثلها مثل إسرائيل تلقي المساندة التامة من الولايات المتحدة الأمريكية وتلاقي مصالحهما معًا في السيطرة على المنطقة العربية ومواجهة تنامي القوى العربية وإيران.

وكان مصدر روسي قد صرح في الثلاثين من أغسطس ٢٠٠٤ قبل أيام من زيارة الرئيس الروسي لتركيا التي كانت مقررة في الثاني من سبتمبر ٢٠٠٤ أن شركات روسية تستعد للتعاون مع تركيا من أجل إقامة مفاعل نووي في أعقاب تصريحات مسئولي الحكومة التركية مؤخرًا عن الرغبة في إقامة هذه المفاعلات وكانت الحكومة التركية قد أعدت مؤخرًا ما أسمته الوثيقة الاستراتيجية للطاقة النووية بعد قرارها بالتوجه إلى إقامة

ثلاثة مفاعلات على الأقل للطاقة النووية في البلاد وبلوغها المراحل النهائية لفتح المناقصات الخاصة بإقامة هذه المحطات[١].

وأعدت هذه الوثيقة الاستراتيجية للطاقة النووية وزارة الطاقة بالتنسيق مع مؤسسة الطاقة الذرية التركية وجرت مناقشتها في اجتماع شارك فيه مسؤولون من جهاز المخابرات الوطنية «أم. أي. تي» ووزارة الدفاع ورئاسة أركان الجيش ومسئولو الوحدات الأمنية.

وتؤكد مصادر تركية أن حكومة حزب العدالة والتنمية أعطت الضوء الأخضر لفتح مناقصات الطاقة النووية التي كانت حكومة «بولنت أجاويد» قد ألغتها في الخامس من يوليو عام ألفين بذريعة أن إقامتها ستتسبب في مشكلات اقتصادية كبيرة.

وكانت تركيا قد أعلنت في الثالث عشر من مارس ٢٠٠٦ عن توجهها لامتلاك ١٠ محطات للطاقة النووية وفيما يبدو موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على إقامتها بهدف استخدامها لاستخراج الطاقة النظيفة، وفيما يتعلق بإضفاء الشرعية الدولية للطاقة النووية للبرنامج النووي التركي فقد حصلت تركيا على الموافقة عليها أثناء زيارة «عبدالله جول» وزير خارجية تركيا للدكتور «محمد البرادعي» رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٢].

ذكرت صحيفة «ملليت» في السابع والعشرين من يناير ٢٠٠٦ أن تركيا تستعد لطرح مناقصة لإطلاق قمر صناعي لأغراض التجسس وجمع المعلومات وأوضحت الصحيفة أن زيادة الأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وراء التعجيل بهذه المناقصة التي ستتم خلال العام الحالي[٣].

تمتلك تركيا برنامجًا لأبحاث الفضاء تقوم على تنفيذه وكالة للفضاء، كان إطلاق أقمار

(١) لواء جمال مظلوم ـ مجلة الدفاع ـ باب أضواء ـ نوفمبر ٢٠٠٤.
(٢) لواء جمال مظلوم ـ مجلة الدفاع ـ باب أضواء ـ أبريل ٢٠٠٦.
(٣) لواء جمال مظلوم ـ مجلة الدفاع ـ باب أضواء ـ أبريل ٢٠٠٦.

صناعية لأغراض عسكرية ومدنية هدفها الأساسي وبالفعل فإنها قطعت شوطًا في هذا الاتجاه بدعم من علماء سوفيت سابقين كانوا يعملون بمحطة فضائية ضخمة بكازاخستان قبل انهيار الاتحاد السوفيتي حيث يوجد بها محطة فضائية ضخمة ثم وضعوا خبرتهم تحت تصرف الجيش التركي. ورغم أن أول محاولة لإطلاق قمر صناعي منيت بالفشل في الرابع والعشرين من أبريل عام ١٩٩٤ أثر انفجار الصاروخ الذي حمله والذي تكلف حوالي ١٥٠ مليون دولار ويرجح أنه كان يستخدم للاتصالات والتجسس على دول المنطقة[١]، فإن الجهود لم تتوقف سواء على مستوى التصنيع والبحث محليًا أو السعي للتعاقد مع إحدى الدول الأجنبية ورجحت إيطاليا خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩ لبناء قمر صناعي يلبي حاجات تركيا المتزايدة لجمع معلومات تتجاوز دول الجوار لتغطى البحر المتوسط والشرق الأوسط وصولاً إلى البلقان والقوقاز حيث نقاط التماس مع الأراضي أو المصالح التركية[٢].

إن دعاوى تركيا امتلاك المفاعل النووي لتوليد الطاقة هي دعاوى باطلة حيث أنها من ناحية خططت لإقامة مشروع جاب التركي جنوب شرق الأناضول لاستصلاح الأراضي الزراعية وتوليد الطاقة الكهرومائية والتي تقدر أنها ستحقق ما يوازي ٤٠٪ من احتياجاتها من الطاقة وحجبت المياه وتقيم السدود لهذا الغرض علاوة على أن تركيا حاليًا هي دولة مرور للغاز الطبيعي من إيران ودول القوقاز عبر تركيا إلى أوروبا علاوة على إتفاقها مع مصر على وصول خط الغاز الاردن – سوريا – لبنان إلى تركيا خلال العام ٢٠٠٩ولا ينتظر تعرضها لأزمة طاقة في المستقبل وقد كانت هذه الدعاوى هي التي تبررها إيران في اختيارها للسلاح النووي طبقًا للتصريحات الغربية بدعوى توليد الطاقة.

ختامًا يتضح لنا سعى تركيا بالأساس لامتلاك وسائل إيصال السلاح النووي من صواريخ وطائرات بل واحتمال حاملة طائرات واستعدادها لنشر الصواريخ المضادة للصواريخ مثل باتريوت الأمريكية وارو (حيتس) والتى يرجح أن ذلك يتم فى اطار برنامج نووى متكامل لإمتلاك السلاح النووى مستقبلاً.

---

(١) لواء جمال مظلوم - تركيا ودورها الإقليمي - مرجع سابق - صـ ٨٢.

(١) الأهرام فى ١٠/٩/٢٠٠٩.

الفصل الثالث

دول الخليج العربى والدول العربية الآسيوية

أولاً ـ دول الخليج العربي:

طبقًا لما أشارت إليه كافة التقارير والمؤشرات الدولية إلى أن المستقبل سينتقل شيئًا فشيئًا من النفط إلى الطاقة النووية أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال القمة التي عقدت في ديسمبر ٢٠٠٦ بمدينة الرياض، عن عزمها دخول النادي النووي الدولي بامتلاك التكنولوجيا النووية من أجل استخدامها في الأغراض السلمية، وبخاصة في مجالي إنتاج الطاقة الكهربائية، وتحلية المياه، بالإضافة إلى الاستخدامات الأخرى، وكانت دول عربية أخرى قد سبقتها إلى هذا الخيار في ظل اتجاه دول العالم إلى الطاقة النووية والاتجاه بقوة إلى علومها باعتبارها هي البديل الوحيد للنفط كمصدر اقتصادي مهم للتنمية بميادينها المختلفة.

الدول العربية والطاقة النووية[1]:

تغيرت الأجندة العربية كثيرًا في الآونة الأخيرة، فقد أعلنت عدة دول عن عزمها امتلاك الطاقة النووية للاستخدامات السلمية خصوصًا وأن هذه التقنية أصبحت تمثل طموحًا دوليًا، فقد أعلنت مصر عام ٢٠٠٢ عن مشروع إنشاء محطة للطاقة النووية السلمية في غضون ثمانية أعوام، مما يعنى توفير محطة حقيقية وليست تجريبية مثل المفاعلين الموجودين لديها، وهو ما تم وصفه بأنه نقلة نوعية هامة في طريق البرنامج النووي المصري، وعقب انتهاء أعمال المؤتمر السنوي الرابع للحزب الوطني الديمقراطي تم الإعلان عن استئناف مصر جهودها لاستثمار الطاقة النووية في الأغراض السلمية[2].

---

(١) علي المليجي علي ـ البرنامج النووي الخليجي ـ مجلة كلية الملك خالد العسكرية - رمضان ١٤٢٨ هـ ـ سبتمبر ٢٠٠٧ ـ صـ ٣٣

(٢) مها النحاس، الوجه الآخر، إسرائيل ومصر والمسألة النووية، صحيفة الأهرام، العدد (٤٣٧٧٠)، ٨/ ١٠/ ٢٠٠٦

كما أن الأردن يرنو إلى امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية حيث ألمح العاهل الأردني الملك «عبدالله الثاني» إلى هذا الاتجاه، على رغم تحذيره من مغبة حدوث سباق تسلح في المنطقة، إضافة إلى رغبة الرئيس اليمني «علي عبدالله صالح» في ذلك عبر إشارات تأييد لقرار القمة الخليجية التي عقدت في ديسمبر ٢٠٠٦ والداعي إلى إقامة برنامج خليجي مشترك بين دول المجلس في مجال الطاقة النووية[١].

وفي مطلع العام ٢٠٠٦ تحدث وزير الطاقة الجزائري لأول مرة عن الإعداد لمشروع قانون نووي بشأن استخدام الطاقة النووية لأغراض مدنية.

وعلى الصعيد العملي وقعت الجزائر اتفاقًا مع روسيا في يناير ٢٠٠٧، بشأن التعاون النووي المحتمل، وفي ظل التحسن في العلاقات الليبية ـ الأمريكية أعلنت مصادر رسمية في طرابلس أن ليبيا ستوقع مع الولايات المتحدة اتفاقية تعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تهدف إلى إنشاء محطة نووية في ليبيا لإنتاج الكهرباء، ويعتبر المغرب ضمن (٢٤) دولة أبرمت تعاون نووي مدني مع واشنطن، حيث من المنتظر تشغيل مفاعل المعمورة «إحدى ضواحي مدينة الرباط»، والذي صنعته شركة أمريكية في إطار اتفاق أبرم سنة ١٩٨٠ بين المغرب والولايات المتحدة».

بالإضافة إلى الحالات سالفة الذكر، فقد أعربت العديد من الدول العربية الأخرى عن اهتمامها بالتكنولوجيا النووية، مثل تونس والسودان، فقد أعلنت تونس في العام ٢٠٠٦ عن خطط لبناء أول محطة للطاقة النووية بحلول عام ٢٠٢٠، وفيما يتعلق بسوريا فقد حاولت الحصول على مزيد من المفاعلات البحثية من روسيا إلا أن هذه المحاولات فشلت بسبب الملاحقة الأمريكية لكل الاتفاقات التي أبرمتها مع دول أخرى في هذا الشأن[٢].

---

(١) المحرض نجاد، صحيفة الحياة، ٥/ ٢/ ٢٠٠٧.

(٢) عادل محمد أحمد، العرب والتكنولوجيا النووية: التطورات الحديثة وآفاق المشترك كراسات استراتيجية، العدد (١٧٧) يوليو ٢٠٠٧، ص ص ١١ ـ ٢٣

ومما يدعم هذا الاتجاه ما أكدته القمة العربية في ختام أعمالها بمدينة الرياض في ٢٩/٣/٢٠٠٧، عن أن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية هو حق أصيل للدول الأعضاء في معاهدة منع الانتشار النووي، وغيرها من المعاهدات والأنظمة ذات الصلة، وبصفة خاصة النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودعت القمة الدول العربية إلى الشروع في التوسع باستخدام التقنيات النووية السلمية في كافة المجالات التي تخدم التنمية المستدامة، والأخذ في الاعتبار الحاجات المتنوعة لمختلف الدول العربية، مع الالتزام بكافة المعاهدات والاتفاقيات والأنظمة الدولية التي وقعتها هذه الدول، ومن أجل ذلك دعت إلى اتخاذ كافة الإجراءات التنفيذية، ومن بينها إنشاء هيئات ومؤسسات تعني بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في كل دولة عربية، وإنشاء هيئات رقابية وطنية مستقلة تعني بمراقبة استخدام الطاقة النووية في الدولة، كما تعني بواردات وصادرات الدولة من المواد والأجهزة المشعة؛ وذلك بهدف تأمين السلامة النووية في الدولة، ولمزيد من الشفافية أمام المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي، وتدريس العلوم والتقنيات النووية في الجامعات العربية بغية تأمين الخبرات المتخصصة في هذا الميدان الحيوي، وإنشاء المفاعلات النووية لأغراض البحث العلمي والتوسع في استخدامها في عملية التدريس، والبحث العلمي، والأنشطة الاقتصادية، والصحية، وإنشاء شبكات للرصد المبكر للتلوث الإشعاعي، ووضع خطط الطوارئ الوطنية لمواجهة الحوادث الإشعاعية والنووية، ودعم المنظمة العربية للطاقة الذرية كأداة للعمل العربي المشترك في هذا الميدان، وكذلك الطلب من الهيئة الدولية للطاقة الذرية وضع استراتيجية خاصة لامتلاك العلوم والتقنيات النووية للأغراض السلمية حتى عام ٢٠٢٠[١].

وفي سياق التوجه العربي لاستغلال الطاقة النووية في الأغراض السلمية، دعا الخبراء العرب الذين يمثلون الوزارات المعنية بشؤون الكهرباء، وهيئات الطاقة النووية في ختام

(١) القمة تدعو لوضع تصور إزاء الغموض النووي الإسرائيلي، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١٠٣٤٩)، ٣٠/٣/٢٠٠٧.

اجتماعاتهم في تونس ٥/ ٧/ ٢٠٠٧ بمقر الهيئة العربية للطاقة النووية، دعوا الدول العربية التي لم تنشئ المؤسسات الوطنية المعنية بالطاقة الذرية إلى الشروع في اتخاذ الخطوات الضرورية لإنشائها، لما في ذلك من تأثير في تنمية الموارد البشرية القادرة على القيام بالتطبيقات النووية السلمية في شتى الميادين الاقتصادية، وإلى استصدار القوانين الوطنية للأمان النووي والوقاية الإشعاعية، وتضمنت توصياتهم ضرورة توظيف التقنية النووية في مشاريع وطنية انطلاقًا من المنافع الاقتصادية لكل دولة وحاجة التنمية فيها، ودرس الخبراء إنشاء محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية، ودعم الجهود العربية المتعلقة بهذا الخيار.

وهكذا تغيرت الأجندة العربية بعد أن توقف مسار البرامج النووية في المنطقة عن حدود امتلاك البرامج البحثية المحدودة التي تستند على مفاعلات صغيرة، وأغراض طبية وصناعية وزراعية معتادة بعيدًا عن توليد الكهرباء وتحلية المياه، حيث لم يوجد في المنطقة سوف مفاعلات نووية تتراوح طاقاتها بين (٢) ميجاوات، و (٢٢) ميجاوات، وهي: مفاعلات أنشاص الأول والثاني في مصر، وناحاك سوريك في إسرائيل، وأصفهان في إيران، وتاجورا في ليبيا، وعين وزار في الجزائر، ومرافق محدودة في دول أخرى، فإن هذه التطورات المعلنة تشكل انطلاقة واسعة في اتجاه امتلاك عدة دول في المنطقة برامج نووية مدنية قوية قد يحدث تحولاً حقيقًا في شكل الإقليم.

الموقف الإسرائيلي من الخيار النووي العربي:

قامت إسرائيل بعدة إجراءات استهدفت إجهاض وتدمير أي محاولة عربية لتحقيق أي تقدم في المجال النووي أو في مجال الصواريخ، وتضمنت هذه الإجراءات أساليب سياسية، ودبلوماسية، ومخابراتية، وعسكرية، منها[1]:

(١) ستيف وثمان، بربيرن كروستي، القنبلة النووية الإسلامية، ترجمة محمد التميمي، دار الكتاب العربي، دمشق ١٩٩٤، صـ ٢٩

- بدأت مصر في أوائل الستينيات بمشروع لتطوير صواريخ أرض ـ أرض (القاهر والظافر) عمل فيه عدد من العلماء الألمان، فشنت إسرائيل حملة سياسية على المستشار الألماني «أديناور» واتهمته بمعاداة السامية، ونفذت المخابرات الإسرائيلية خطة لإرهاب العلماء الألمان في مصر، وكذلك أسرهم بإرسال خطابات ناسفة أصابت عددًا منهم، كما اختفي في ظروف غامضة عالم ألماني هو الدكتور «كروج» أحد كبار العاملين في المشروع.

- عندما وافق الرئيس الأمريكي «ريتشارد نيكسون» عام ١٩٧٤ على بيع مفاعل نووي أمريكي لمصر لتوليد الطاقة الكهربائية طلبت إسرائيل مفاعلاً مماثلاً، وتم التوقيع على الصفقتين في أغسطس ١٩٧٦ إلا أن إسرائيل بدأت في إثارة المشاكل إلى أن تم تجميد الصفقتين.

- في نهاية العام ١٩٧٦ وقع العراق اتفاقًا مع فرنسا لتزويده بمفاعلين نوويين، فبدأت إسرائيل مساعيها لنسف الاتفاق، واستمرت فرنسا في تصنيع المفاعلين، وعندما لم تحقق الإجراءات السياسية الهدف الإسرائيلي قام الموساد بعملية نسف لقلبي المفاعلين في مخازن سيناء طولون الفرنسي، ثم التدخل بعمل عنيف مباشر بتدمير المفاعل النووي العراقي اوزيراك في ٧ يونيو ١٩٨١.

- ابتزاز الشركات الأجنبية وتهديدها، والضغط عليها لوقف تعاملها مع الدول العربية في المجالات الاستراتيجية، مثلما حدث مع شركة (جلف أند جنرال أوتو ميكز) الأمريكية التي تراجعت عن مساعدة ليبيا في بناء مفاعل نووي في (سبها) تحت تأثير الضغوط الأمريكية الحكومية والأوساط الصهيونية.

- إرهاب واغتيال الكوادر العلمية والتقنية من العلماء العرب المرموقين في المجالات النووية كما سبق ذكره.

- الضغط على الدول الغربية المتقدمة لتحديد فرص طلاب العالم الثالث في

الدراسات ذات الصفة الاستراتيجية، ورفض انضمام طلاب العالم الثالث لأقسام علمية بأكملها، وهذا ما تتبعه بريطانيا، حيث ترفض التحاق أبناء دول العالم الثالث بالمستويات الدراسية الخاصة بتفريغ علماء الذرة والصواريخ.

- التخريب في الداخل عن طريق تجنيد وزرع العلماء والجواسيس داخل المشروع، كما حدث في مشروع الصواريخ المصري في الستينيات بواسطة النازي السابق «سكور تنسي» مقابل إغلاق ملفه النازي القديم، وكذلك تدمير مصنع الرابطة الليبي.

- شن الحملات التشهيرية واسعة النطاق للتهويل من أي خطوة عربية - مهما كانت متواضعة - باتجاه الجهد النووي من القنبلة العربية، والقنبلة الإسلامية، والقنبلة الإرهابية، والفوضى النووية... إلخ؛ من أجل تهيئة الرأي العام العالمي بقبول أي خطوة عنيفة موجهة لتحطيم الجهد العربي في هذا المجال.

وكانت قد أثيرت في نهاية عام ٢٠٠٤ حملة ضخمة حول برنامج نووي مصري سري لإنتاج الأسلحة النووية بزعم صحيفة «واشنطن بوست الأمريكية»، وهي الضجة التي اعتبرت ستارًا من الدخان على قضيتي البرنامج النووي الإسرائيلي، حيث ترفض إسرائيل التوقيع على معاهدة حظر الانتشار، وبالتالي عدم إخضاع منشآتها النووية للرقابة، والقضية الأخرى محاولة إحراج مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى لا يتم التجديد له بفترة ثالثة[1].

الخليج والطاقة النووية:

بدأت دول الخليج العربي الحديث عن إمكانية الدخول إلى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتضمن البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين للمجلس

(١) البرنامج النووي المصري، تطوره وتراجعه وعسكرته ، مجلة الملك خالد العسكرية، العدد (٨٠)، مارس ٢٠٠٥، ص ص ٦١ - ٦٩.

الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ـ الذي عقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ٩ ـ ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦ ـ عددًا من البنود ذات الصلة بالمسألة النووية السلمية والعسكرية، فقد حث إيران على الالتزام بالمعايير الدولية للأمن والسلامة وأن تراعى الجوانب البيئية في هذا الشأن وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة النووية، وطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشأتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة، كما حث المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لحملها على الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي في هذا الشأن، وأكد مجددًا على مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج، مع الإقرار بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية، على أن يكون ذلك متاحًا للجميع في إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ووجه المجلس الأعلى بإجراء دراسة مشتركة لدول المجلس لإيجاد برنامج مشترك في مجال التقنية النووية السلمية طبقًا للمعايير الدولية[1].

وتنفيذًا لهذا التوجه قام الأمين العام لمجلس التعاون في فبراير ٢٠٠٧ بزيارة إلى العاصمة النمساوية (فينا) للتباحث مع المسئولين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول مشروع البرنامج النووي الخليجي، حيث التقي المدير العام للوكالة، ورئيس لجنة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وعدد من المسئولين، وأكد مدير عام الوكالة استعداد الوكالة لتقديم المساعدات النقدية لإجراء دراسة الجدوى الأولية حول برنامج نووي سلمي مشترك، والمساهمة بالخبرات العلمية في إطار هذا المشروع تأكيدًا على مبدأ الشفافية والاستخدامات السلمية وفقًا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمعايير الدولية للأمن والسلامة والاتفاقيات الخاصة بالوكالة في هذا الشأن، كما استضافت الرياض في

(١) عادل محمد أحمد، مرجع سابق، ص ١٥.

شهر أبريل ٢٠٠٧ مدير عام الوكالة الدولية، وتم التباحث حول الموضوعات المتعلقة بجدوى بناء المنشآت النووية وطبيعة استخداماتها السلمية[١].

وفي ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٧ أنهي الفريق المكلف بمتابعة إعداد دراسة الجدوى الأولية للطاقة النووية للأغراض السلمية لدول المجلس اجتماعهم في الرياض مع وفد خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واعتبر نجاح هذا الاجتماع خطوة على طريق إنجاز الدراسة بالشكل الوافي، وفي إطار المدة الزمنية المطلوبة، الأمر الذي اعتبر في نظر الأمين العام لمجلس التعاون خطوة هامة وحيوية في طريق تطوير وامتلاك دول المجلس للتقنية النووية للاستخدام السلمي[٢].

وكانت المملكة العربية السعودية قد وقعت اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية في ١٦ مايو ٢٠٠٨ أثناء زيارة الرئيس الأمريكي «جورج دبليو بوش» للمملكة تضمنت ضمن بنودها التعاون النووي خاصة ما تعانية المملكة من مشكلات خاصة بتحلية المياه ذات التكلفة العالية حاليًا وأيضًا بالنسبة للطاقة الكهربائية والطاقة عمومًا وهو ما كان دافعًا للمملكة لتبني مشروع نووي سلمي وهي نفس ما تعانيه باقي دول مجلس التعاون الخليجي[٣].

الطاقة النووية ومفاعلاتها:

الطاقة هي قدرة المادة على إعطاء قوى قادرة على إنجاز عمل معين، وتنقسم الطاقة بحسب مصادرها إلى مصادر متجددة، وأخرى غير متجددة، فالمصادر المتجددة عبارة عن المصادر الناضبة، أي التي ستنتهي مع الزمن لكثرة الاستخدام، وهي موجودة في الطبيعة

(١) دول الخليج تسعى لامتلاك الطاقة النووية www.xinhuanet.com

(٢) العطية يلتقي فريق متابعة إعداد دراسة جدوى استخدام الأسلحة النووية، صحيفة الرياض، العدد (١٤٢١٢)، ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٧.

(٣) لواء دكتور جمال مظلوم ـ الاتفاقية الأمنية السعودية ـ الأمريكية في مايو ٢٠٠٨ مركز يافا للدراسات ـ القاهرة ـ ٩ أكتوبر ٢٠٠٨

بكميات محددة وغير متجددة، وهي بالإضافة إلى ذلك ملوثة للبيئة، وتشكل (٨٦٪) من حاجة العالم بشكل عام من الطاقة، بينما تأتي النسبة الباقية من خلال المفاعلات النووية وتقدر بنسبة (٦,٧٪)، والمشاريع الكهرومائية بنسبة (٦,٧٪)، ولا تساهم مصادر الطاقة المتجددة إلا بـ ٨,٠٠٪) من طاقة العالم، وتتكون المصادر غير المتجددة للطاقة من الوقود الأحفُوري، ويشمل النفط والغاز الطبيعي والفحم.

ويعتبر النفط أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشارًا، ويساهم بنحو (٣٨٪) من إنتاج الطاقة العالمية، نظرًا لسهولة نقله وتحويله إلى مشتقات نفطية تتفاوت في الخصائص والاستخدام، أما مصادر الطاقة المتجددة: فهي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة ومتجددة باستمرار ما دامت الحياة قائمة، وتتميز بعدة ميزات من بينها أنها تعتبر طاقة محلية وطبيعية متيسرة لكافة الأفراد والشعوب والدول بشكل وفير، وبخاصة في المناطق الأقل حظًا من التطور الحضاري، كما تعد سليمة من الناحية البيئية ولا تتسبب في إصدار غازات ضارة بطبقة الأوزون، أو تؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة كغاز ثاني أكسيد الكربون، وتناسب الإمكانيات البشرية والتقنية والاقتصادية للدول النامية.

وفي بداية السبعينيات دخلت الطاقة النووية حقبة الاستغلال التجاري في شمال القارة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، ولكنها بقيت بعيدة المنال لغالبية الدول النامية، وحتى عام ١٩٧٤ كان النجاح في إنشاء المفاعلات النووية في الدول النامية مقتصرًا على الهند، والأرجنتين، وباكستان[1].

وحتى عام ١٩٨٥ بلغ عدد المفاعلات النووية قيد الاستخدام في العالم (٣٦٥) مفاعلاً، ارتفع عام ١٩٩٠ إلى (٤١٩) مفاعلاً، ثم إلى (٤٣٥) مفاعلاً عام ١٩٩٥، ثم إلى (٤٣٦) مفاعلاً عام ٢٠٠٠، ثم إلى (٤٤٠) مفاعلاً. ومنذ عام ١٩٥٠ حتى عام ٢٠٠٤

(١) إبراهيم عاصم، السياسات النووية للدول النامية، مجلة الحرس الوطني، العدد (٢٤٣) سبتمبر ٢٠٠٢، صـ٣٢

توقف عن العمل (١١٨) مفاعلاً، وهناك (٢٦) مفاعلاً قيد البناء في الهند منذ عام ٢٠٠٤[١]، وعلى الرغم من أن امتلاك القدرات النووية قد يؤدي إلى امتلاك السلاح النووي ـ حال توفر متطلبات تقنية وفنية عالية مع إرادة سياسية تطمح لامتلاكه ـ فإن امتلاك هذه القدرات لم يؤد في كثير من الحالات إلى امتلاك السلاح النووي، فعلى سبيل المثال كانت نسبة الدول التي تمتلك أسلحة نووية إلى الدول التي امتلكت قدرات نووية في أوائل السبعينيات (١ : ٨)، وفي الثمانينيات كان عدد الدول التي تمتلك قدرات نووية يصل إلى (٦٥) دولة منها (٣٠) دولة تمتلك مفاعلات قوى، بينما لم يزد عدد الدول التي تمتلك ترسانة نووية مُعلن عنها أو غير معلن على (١٢) دولة، واستمرت النسب التي تثبت ذلك على ما هي عليه حتى عندما دخلت دول جديدة إلى النادي النووي العسكري، الأمر الذي يثبت أن امتلاك القدرة النووية لا يعني صناعة أسلحة نووية، فالأمران مختلفان تمامًا[٢].

الأهمية الاقتصادية للطاقة النووية:

تجدر الإشارة إلى أن الحديث عن الطاقة النووية يرتبط دائمًا بالمفاعلات النووية باعتبارها الأجهزة المستخدمة في عملية الانشطار أو الاندماج النووي، والتحكم في إطلاق الطاقة الناتجة بحيث يمكن تجنب أية مخاطر ناجمة عن عملية الانشطار، وتعدد أنواع هذه المفاعلات ومجالات استخداماتها، وفي الغالب تبدأ البرامج المتعلقة بهذه المفاعلات تحت الاستخدام السلمي للطاقة النووية بغرض تحقيق أهداف اقتصادية تتعلق بعملية التنمية في الدول التي تستخدمها، **ومن هذه الأهداف**[٣]:

---

(١) مها النحاس، العالم والعصر النووي، صحيفة الأهرام، العدد (٤٣٧٧٠)، ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٦

(٢) محمد فؤاد، الخط الفاصل بين الاستخدام العسكري والسلمي للطاقة النووية، صحيفة الأهرام، العدد (٤٣٧٧٠)، ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٦

(٣) حنان رجائي عبد اللطيف، توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو الطاقة النووية (الأبعاد الاقتصادية والعسكرية)، مجلة الدفاع السعودية، العدد (١٤١)، صـ ١٠٠

١ ـ توليد الطاقة الكهربائية اللازمة لمتطلبات النمو الصناعي والزراعي، وتلبية الحاجات المتزايدة للسكان في مجال الطاقة الكهربائية الرخيصة والنظيفة، ومن المعروف أن الدول المتقدمة تكثف من استخداماتها للطاقة النووية في هذا الشأن، حيث تشير الإحصاءات إلى زيادة نسبة الطاقة الكهربائية باستخدام التقنية النووية من (٩٪) في الثمانينيات إلى حوالي (٣٥٪) في عام ٢٠٠٦، وذلك كنسبة من إجمالي الكهرباء المولدة من كافة المصادر.

٢ ـ تحلية مياه البحر بكميات كبيرة وبتكلفة منخفضة في الدول التي تعاني من نقص المياه العذبة اللازمة للتوسع الصناعي، والزراعي، والنمو السكاني.

٣ ـ تحضير النظائر المشعة لتلبية احتياجات أنشطة البحث العلمي في الجامعات، ومراكز البحث العلمي في كافة المجالات الطبية من تشخيص وعلاج للأمراض المختلفة، والمجالات الزراعية، وأبحاث الفضاء والأبحاث الجيولوجية بالإضافة إلى استخدامها في مجالات حفظ الطعام، وسلامة البيئة.

٤ ـ تحقيق الأمان ومعايير الحفاظ على البيئة في مجال توليد الطاقة..

الأهمية العسكرية للطاقة النووية:

غالبًا ما تتطور البرامج النووية للدول من مجرد الاستخدام السلمي للطاقة في الأغراض الاقتصادية لتتحول إلى الاستخدامات العسكرية، خاصة في ظل تزايد الأهمية العسكرية للطاقة النووية، وبالتحديد فيما يتعلق بقدرتها على رسم وتشكيل السياسات الاستراتيجية والدفاعية للدول في الوقت الراهن، وذلك بما يحقق من قوة الدفاع والردع، فضلاً عن أنها تحدد شكل السياسة الخارجية للدول، وخاصة تجاه الدول النووية الأخرى وتجاه الدول التي بينها صراع عسكري، ويمكن قراءة ذلك بوضوح في حالة إسرائيل فامتلاكها للقدرات النووية والأسلحة النووية ذات القدرات الهائلة جعلها القوة النووية

الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يحقق لها مجموعة من المزايا الاستراتيجية، من أهمها[1]:

- الإخلال بالتوازن الاستراتيجي مع دول المنطقة على المدى البعيد لصالحها.
- دعم مواقفها السياسية والتفاوضية باستغلال ما يمثله رصيد قوتها العسكرية من تقدم تكنولوجي.
- إستخدام الخيار التقني كأحد الأدوات الفعالة في مجال استراتيجية الردع على المستوى العسكري.
- دفع الجانب العربي لإعادة حساباته إزاء حجم الضرر الذي قد يلحق به من جراء التقدم العسكري الإسرائيلي في حالة سعى الدول العربية للدفاع عن نفسها ضد عدوان إسرائيلى محتمل.

نجاح البرامج النووية السلمية:

الأمر الذي لاشك فيه أن دخول الدول العربية مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية أصبح بحسب الكثيرين أمرًا حتميًا وضروريًا، ليس فقط لتنويع مصادر الطاقة، ولكن أيضًا لدفع مسيرة التنمية الشاملة في هذه الدول، وهو الأمر الذي لا تحظره القوانين الدولية، بل هو حق أصيل تكفله معاهدة منع الانتشار النووي، وخاصة مادتها الرابعة التي تشير بوضوح إلى حق الدول في الانتفاع من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية فالإحصاءات الصادرة عن الجمعية النووية العالمية ومقرها (لندن) تشير إلى وجود (٢٨) مفاعلاً نوويًا جديدًا تحت الإنشاء في العالم اليوم، بالإضافة إلى (٦٢) مفاعلاً تحت التخطيط و (١٦٠) مفاعلاً مقترحًا معظمها في القارة الآسيوية، فيما يقدر البعض عدد الدول التي تمتلك القدرة النووية، وفي بعض الأحيان المواد المطلوبة لصناعة الأسلحة النووية بنحو (٤٩) دولة، منها (٩) دول نووية بالفعل[1].

---

(١) زكريا حسين، الترسانة النووية الإسرائيلية، التهديد والمواجهة، دراسات استراتيجية، العدد (٢٨) أريل ١٩٩٥، صـ ٢

(٢) مصر وخيار الاستخدام السلمي للطاقة النووية www.ecss.ac.ae/cda

غير أن الدخول في هذا المجال يتطلب درجة عالية من الحيطة والحذر، والتأكد من إجراءات الأمان والسلامة الفنية، لأن حدوث أي خطأ في هذا المجال قد يترتب عليه حدوث تسرب إشعاعي، ومن ثم كوارث بيئية وصحية خطيرة ليس فقط في الدولة التي تنتج التقنية النووية، ولكن أيضًا في كافة دول المنطقة المحيطة بها، وما أسفرت عنه كارثة (تشيرنوبل) ليس ببعيد.

فنجاح البرنامج النووي يرتبط بشكل وثيق بعدة متطلبات أساسية، وأكثر هذه المتطلبات أهمية هي إيجاد منظمة للتنمية النووية الوطنية، فلقد أبدت هذه المنظمة فائدتها في الأقطار النامية التي أدخلت النشاطات النووية، وذلك بدءًا من استخدام الطاقة النووية سلميًا إلى مباشرة مشاريع نووية كبيرة، حيث أوكلت إليها مسؤولية تطوير البرامج النووية الوطنية وفي هذا الصدد يصبح من الضروري ـ تنفيذًا لقرار القمة الخليجية الخاص بإدخال التقنية النووية كما يرى البعض ـ الاتفاق على تأسيس مؤسسة خليجية متخصصة في الطاقة النووية تحت مسمى الوكالة الخليجية للطاقة النووية، وتكون هذه الوكالة إحدى مؤسسات العمل الخليجي المشترك، وهدفها الرئيسى إبرام الاتفاقيات مع الدول المتقدمة لوضع الخطط اللازمة للمضي قدمًا في وضع بناء شامل للطاقة النووية على المستوى الخليجي، ويرى أصحاب هذا الاقتراح أن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ـ بخبراتها الواسعة ـ تستطيع أداء دور إيجابي في دعم الوكالة الخليجية للطاقة النووية[1].

وبالإضافة إلى ذلك، فهناك ثلاث متطلبات أخرى يتعين تحقيقها لتطويع التقنية النووية لخدمة الأهداف الوطنية، فللحصول على الفائدة القصوى من هذه العملية لابد أن تكون الطاقة البشرية العلمية والتقنية في الدول التي تستقبل هذه التقنية قادرة على امتصاص المظاهر الرئيسة للطاقة النووية، كما أن إعداد تلك الطاقة البشرية يجب أن يكون

(١) أمين ساعاتي، قمة الرياض تفتح الطريق أمام الوكالة النووية الخليجية، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد (٤٩٩٣)، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٧

مناسبًا لكي يمكنها من حل الإشكاليات التي تصحب استخدام تلك التقنية، وحول هذا المطلب تفيد المعطيات المتوفرة بأن الوطن العربي يملك طاقات محدودة في هذا المجال، وفي الدول العربية المهتمة بالطاقة النووية يسود اعتقاد بضرورة إسراعها في حث العلميين والفنيين لدعم هذا العمل الوطني، وخلق البنية المساعدة للتدريب ومراجعة وتنمية جميع الأعمال الدائرة في فلك التعليم العالي بشكل خاص، وفي إطار البحث والتطوير بشكل عام، وإضافة إلى هذه القدرات البشرية فإن مساهمة الصناعة الوطنية في توطيد الصناعة النووية الثقيلة لابد وأن يكون كبيرًا قدر المستطاع، بحيث لا يتم الاعتماد على قيام شركات أجنبية ببناء المفاعلات النووية، وتوفير كل ما يلزم من تقنية لهذا المشروع وهو ما يطلق عليه تسليم المفتاح.

يضاف إلى ما تقدم من متطلبات فإنه يمكن اعتبار قبول الرأي العام للتقنية النووية أحد القضايا الرئيسة التي تحكم تلك التقنية فالأداء النووي، وتوفير الوقود النووي، والسلامة النووية، ومعايير الوقاية النووية، ومعالجة المخلفات النووية، قضايا كبيرة يثيرها الرأي العام في وجه أي برنامج نووي.

أبعاد البرنامج النووي الخليجي:

قد يندهش البعض عن سبب احتياج بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي تمتلك نصف احتياطي النفط العالمي، للطاقة النووية على الرغم من تكلفتها العالية، وكان الجواب الذي قدمته هذه البلدان أنها تريد أن تستثمر من أجل المستقبل، وتحسبًا لليوم الذي تجف فيه مصادر النفط، فهذه الدول تعتمد بشكل أساسي على البترول كمصدر للطاقة والدخل القومي مستشهدين بمملكة البحرين والتي نضب منها النفط قبل سنوات، والتي تأتي كأول دولة خليجية يتم الإعلان فيها عن اكتشافه، فكان من الطبيعي أن تبحث عن البديل استنادًا إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاعتبارات السياسية والعسكرية.

١ـ الأبعاد الاقتصادية:

ـ رغم أن دول مجلس التعاون الخليجي دول رئيسة في مجال إنتاج الطاقة والغاز وتصديرهما، فإن هذا لا ينفي حقها وحاجاتها الكبيرة والماسة إلى إنتاج الطاقة النووية في إطار استعدادها الاستراتيجي لمرحلة ما بعد النفط، حيث تعتمد هذه الدول بشكل رئيسي على النفط كمصدر وحيد للطاقة في إنتاج الكهرباء وتحلية المياه، وهما قضيتا وجود وأمن قومي أساسيتان لهذه الدول، وبالتالي لابد من التخطيط طويل الأجل لضمان توفيرهما وعدم الارتهان في ذلك إلى مورد ناضب مثل النفط، ولاشك أن امتلاك الطاقة النووية يعد عنصرًا أساسيًا لأي تخطيط مستقبلي من هذا النوع[١].

ـ وفقًا للتوقعات فإن استمرار التزايد السكاني والنمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة من شأنه أن يؤدي إلى مواصلة نمو استهلاك الكهرباء، والغاز، والمشتقات النفطية، والمياه العذبة بمعدلات مرتفعة كذلك، مما يعني المزيد من محطات القوى الكهربائية ووحدات التحلية المكلفة مع نمو متسارع لاستهلاك النفط والغاز كوقود لهذه المحطات، في حين أن المستقبل الواعد للطاقة النووية في مجال توليد الكهرباء وتحلية المياه يمكن أن يجعلها أحد المصادر التي يمكن أن يعتمد عليها لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة الكهربائية والمياه العذبة في دول المجلس[٢].

ـ جملة المميزات التي تحظى بها الطاقة النووية فمن مميزات الطاقة النووية أنها تقدم طاقة رخيصة على المدى الطويل، كما أن الطاقة النووية من مصادر الطاقة

---

(١) عادل البهنساوي وتركي الصهيل، عوامل سياسية واقتصادية وقفت أمام سعي بعض الدول العربية للاستفادة من الدول النووية، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١٠٣٠٠)، ٩/ ٢/ ٢٠٠٧

(٢) شحاتة ناصر، الملكف النووي الخليجي، قراءة في الأبعاد المختلفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، www.ecssr.com

النظيفة، وإذا كانت مشكلة التخلص من النفايات النووية تمثل المشكلة الحقيقية للمفاعلات في تأثيرها على البيئة، فالحقيقة أن حجم هذه النفايات النووية أقل بمراحل من النفايات الناتجة من محطات البترول أو الفحم.

- بالنظر إلى ارتفاع أسعار البترول مع النقص في احتياطياته، وبالنظر إلى التأخر في التوصل لبديل للطاقة الاندماجية، فإن العودة إلى الحل النووي لأزمة الطاقة العالمية تبدو حتمية، ففي تقرير متشائم حول مستقبل الطاقة في العالم حذرت الوكالة الدولية للطاقة من نقص إمدادات البترول في الأسواق العالمية، مما سيؤدي إلى ارتفاع سعر البرميل بدرجة حادة، وانخفاض كبير في معدل نمو الاقتصاد العالمي، ورسم التقرير صورة قائمة للاقتصاد العالمي في ظل الارتفاع الحاد في سعر البترول نتيجة انخفاض الإنتاج العالمي خلال الأعوام الخمسة القادمة واستمرار الزيادة في الطلب على البترول والغاز الطبيعي، ومع التوقعات بارتفاع معدل نمو الاقتصاد العالمي بنسبة (٥ , ٤٪) نبه التقرير إلى أن الطلب على البترول سيرتفع إلى (٨ , ٩٥) مليون برميل يوميًا عام ٢٠١٠ مقارنة بـ (٦ , ٨١) مليون برميل في العام ٢٠٠٧، وفي الوقت نفسه يتوقع التقرير انخفاض إنتاج منظمة أوبك بمعدل مليوني برميل يوميًا في عام ٢٠٠٩، وانخفاض إنتاج الدول المنتجة من خارج المنظمة بمعدل (٨٠٠) ألف برميل يوميًا.

- على الرغم من ارتفاع تكلفة بناء المحطات النووية قياسًا ببناء المحطات التقليدية إلا أن تكلفة الإنشاء في المحطات النووية قد يصل إلى ٤/ ٣ التكلفة الإجمالية، بينما لا تشكل تكلفة الإنشاء في المحطات التقليدية سوى ٢٠٪ من التكلفة الكلية للمشروع، وبالمقابل فإن المحطات النووية تنتج الكثير من الطاقة فهي قادرة على إنتاج ألف ميجاوات، وبعضها يصل إنتاجه من (١٦٠٠ ـ ١٨٠٠) ميجاوات، بينما تبقى طاقة إنتاج المحطات التقليدية بحدود (٣٠٠) إلى (٨٠٠) ميجاوات.

الأبعاد السياسية والعسكرية:

مع أن التوجه الخليجي لامتلاك الطاقة النووية يستند إلى مبررات استراتيجية واقتصادية قوية تتعلق بالأمن القومي في مفهومه الشامل، إلا أن هناك العديد من الأسباب التي أعطت أبعاده السياسية والعسكرية أهمية خاصة أدت إلى تسليط الضوء عليها بشكل كبير من قبل الخبراء والمعنيين خلال الفترة الماضية وتقديمها على ما عداها إلى الحد الذي أدى إلى اعتبار الحديث عن أي نوع من التكنولوجيا النووية في الخليج يثير نوعًا من سباق التسليح النووي.

ولعل أهم الأسباب التي أعطت التوجه الخليجي أبعادًا سياسية وعسكرية تتمثل في أن الإعلان عن هذا التوجه جاء في الوقت الذي يحتدم فيه التوتر حول البرنامج النووي الإيراني، ويشتد القلق الخليجي تجاهه، فضلاً عن تصاعد الاحتقان الطائفي في المنطقة وما يكشفه من توتر ظاهر في العلاقات الخليجية ـ الإيرانية على هذه الخلفية، والسبب الثاني هو التصريحات التي صدرت قبل القمة الخليجية عن أن انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة سوف يدفع بالدول المتقدمة فيها إلى المبادرة إلى برامج نووية سرية كانت أم علنية بهدف خلق الاتزان العسكري في المنطقة دفاعًا عن مصالحها.

من هذا المنطلق يمكن القول إن التوجه الخليجي ينطوي على رسالتين أساسيتين، أولاهما: موجهة لطهران مفادها أن دول مجلس التعاون لن تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة امتلاك إيران القدرة النووية، والرسالة الأخرى موجهه للولايات المتحدة الأمريكية، ودفعها إلى مزيد من الحسم في التعامل مع إيران وسياسة التغلغل في المنطقة.

كما أن القمة العربية التي عقدت في الرياض في مارس ٢٠٠٧ قد حذرت من سعي إيران لامتلاك تكنولوجيا الذرة، إذ إن ذلك سيؤدي إلى سباق تسلح نووي تدميري وخطير في المنطقة، على الرغم من أن طهران كانت أول المرحبين بالإعلان الخليجي، حيث أبدت استعدادها بعد ساعات قليلة من هذا الإعلان على تقديم أي نوع من أنواع المساعدة التي يحتاجها الخليجيون في هذا الشأن، وإن رأي المحللون أن هذا العرض لا

يوجد به شيء علمي، وأنه لا يعدو كونه رسالة سياسية أكثر منها رسالة جدية مفادها: أن طهران لا تعترض على أن تقوم الدول الخليجية باستخدام الطاقة النووية السلمية. فلماذا تكون هناك اعتراضات حينما يكون الحديث عن برنامج إيران النووي، وكان هذا الموقف الإيراني أحد أسباب الارتباك الذي اتسم به رد الفعل الأمريكي، فقد دعمت الولايات المتحدة في البداية هذا التوجه النووي الخليجي، وقالت إنه يتفق مع توجيهاتها المشجعة للبحث عن مصادر بديلة للطاقة الهيدروكربونية، إلا أنها عادت وتراجعت في موقفها على لسان وزيرة خارجيتها التي قالت: «إنها تريد أن تعرف المزيد عن خطط دول الخليج لدراسة برنامج الطاقة النووية»، وهذا ما دفع الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي إلى القول بأن الطموح النووي الخليجي مشروع، وأنه إذا أرادت أي جهة أن تطلع على الدراسة الخليجية في هذا الخصوص فإنه من الأفضل أن يكون ذلك بعد إتمام الدراسة.

يتضح لنا أن:

للمشروع النووي الخليجي انعكاساته على البنية الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي، لكونه يعكس إرادة حقيقية للنهضة في هذه المنطقة؛ لأن المنطقة تدخل عصرًا جديدًا من العلم والتقنية يمكن أن يكون الجسر الذي تعبر عليه إلى التقدم المنشود؛ ولأنه أيضًا يؤكد أن هناك نية حقيقية لاستثمار كافة مصادر القوة التي تحتويها دول المجلس، فهذه الدول تمتلك قدرات مالية واقتصادية هائلة تسعى لتوظيفها في إحداث نقلة نوعية في مجال الكفاءة العلمية والتقنية للقوة البشرية الخليجية، كما يمكن أن يكون قاطرة لغيره من المشروعات، فضلاً عن كونه مشروعًا مشتركًا له مردود اندماجي وتكاملي يفوق مردود أي مشروع آخر، علاوة على أن امتلاك الطاقة النووية حق مشروع لكافة الدول بحسب المعاهدات والاتفاقات الدولية، خصوصًا وأن المشروع النووي الخليجي قد رافقه مستوى عالٍ من الشفافية بإشراك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاستعانة بالخبرات الدولية المتميزة.

ثانيًا ـ الأردن:

قام وزير الخارجية الفرنسي «برناركو شنير» أثناء زيارته لعمان في ٣٠ مايو ٢٠٠٨ ولقائه مع نظيره الأردني «صلاح البشير» بتوقيع اتفاقًا للتعاون في المجال النووي المدني.

عقب ذلك أكد الملك «عبد الله الثاني» العاهل الأردني في ٢٧ أغسطس ٢٠٠٨ أن بلاده ستوقع اتفاقًا للتنقيب عن اليورانيوم مع مجموعة «أريفا» الفرنسية وقال خلال افتتاح مؤتمر رجال الأعمال الفرنسيين «ميديف» السنوي الذي بدأ أعماله في باليزو في فرنسا عن قرب توقيع الاتفاق وفي نفس اليوم حضر العاهل الأردني مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي توقيع بروتوكول يهدف إلى توسيع التعاون النووي السلمي بين البلدين وقال الزعيمان في بيان مشترك أن الاتفاق بين الأردن والشركة الفرنسية يعتمد على التنقيب في مناطق وسط المملكة[1].

كما أيد مسئولي الشركة أنها أجرت محادثات تمهيدية مع الأردن وأن أريفا تدعم القرار الأردني للتزود بصناعة نووية مدنية وترحب بالأسلوب الشفاف للأردن الذي يقدم كل الضمانات في مجال السلامة ومنع الانتشار وكان رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي قال أن بلاده بصدد توقيع اتفاق مع أريفا لشراء مفاعل نووي يستخدم للأغراض السلمية خصوصًا لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه للمملكة التي تعاني من شح في مصادر الطاقة.

ثالثًا ـ سوريا:

في ليل الأربعاء / الخميس ٦ سبتمبر ٢٠٠٧ أعلنت سوريا عن تسلل طائرات حربية إسرائيلية إلى شمال شرق البلاد من جهة البحر المتوسط في اتجاه مدينة حلب في شمال البلاد خارقًا جدار الصوت وأضاف المصدر السوري أنه تم التصدي للطائرات الإسرائيلية من قبل وسائط الدفاع الجوى التي أجبرته على المغادرة بعدما ألقى بعض ذخائره في أماكن خالية دون أن يتمكن من إلحاق أي إضرار بشرية أو مادية.

---

(١) الحياة، في ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٨.

وتردد أن وزير الخارجية السوري أجرى مباحثات في تركيا في العاشر من سبتمبر لبحث كيفية السماح للطائرات الإسرائيلية بالهرب من الأجواء السورية للتركية أثناء هروبها من مضادات الدفاع الجوى السورية.

وعقب الحادثة أعلنت مصادر أمريكية أن الطائرات الإسرائيلية استهدفت موقعًا لمعدات نووية قادمة من كوريا الشمالية إلى سوريا.

وقد ثار جدلاً كثيرًا منذ تلك اللحظة واتهام سوريا بوجود برنامج نووي عسكري سرى لديها سواء من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل واستقبلت سوريا عقب هذه الواقعة مفتشين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية[1].

وفي الحادي والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٨ كشف دبلوماسيين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن عينات جزئية من موقع «الكبر» الذي قصفته إسرائيل في منطقة دير الزور السورية لم تظهر ما يدعم المزاعم الأمريكية بأن الموقع كان مفاعلاً نوويًا سريًا بني بمساعدة خبراء من كوريا الشمالية لكنهم شددوا على أن هذه نتيجة أولية في انتظار نتائج اختبارات بيئية مفصلة[2].

وتزعم واشنطن أن موقع الكبر السوري الذي قصفته إسرائيل عام ٢٠٠٧م كان مفاعلاً شبه مكتمل لإنتاج البلوتونيوم أنشئ بمساعدة كوريا الشمالية واتهمت دمشق بإخفاء منشئات مرتبطة به ما تنفيه السلطات السورية ورغم سماحها لفريق من مفتشي الوكالة الدولية بزيارة الموقع الصحراوي في يونيو ٢٠٠٨ وبدأ التحقيق في أبريل العام ٢٠٠٨ فإنها رفضت تكرار زيارته والسماح بزيارة مواقع أخرى[3].

ويجرى المفتشون عادة اختبارات لقياس النشاط الإشعاعي في المواقع المشتبه بها

(١) لواء دكتور جمال مظلوم ـ مجلة الدفاع ـ باب أضواء ـ نوفمبر ٢٠٠٧.
(٢) جريدة الحياة، في ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٨.
(٣) الأهرام، في ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٨.

ولكن مهمتهم هذه المرة كانت أصعب لأن بناء المفاعل المزعوم بحسب معلومات استخباراتية قدمتها أمريكا وإسرائيل ودولة ثالثة غير معروفة لم يكن مكتملاً في موعد الغارة التي شنها الطيران الإسرائيلي ما يعني أن الموقع لم يحتو أي مواد نووية قد تسبب نشاطًا إشعاعيًا كهذا.

واضطر المفتشين إلى بناء بحثهم على أساس التفتيش عن مواد معينة في التربة مثل الجرافيت الذي يستخدم للتبريد في مفاعل نووي كوري قالت المعلومات الاستخباراتية أن سوريا اتخذته نموذجًا خلال بنائها المفاعل المزعوم وكان هذا صعبًا للغاية لأن التربة غطتها مادة الخرسانة المسلحة التي استخدمتها سوريا في بناء جديد على أنقاض الموقع وأكد د/ محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كلمته في افتتاح أعمال اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية في فينيا إلى عدم توفر أدلة على حيازة سوريا على مواد نووية أو سعيها لبناء مفاعل نووي[1].

وبخلاف «الكبر» تريد الوكالة زيارة ثلاثة مواقع أخرى لكن سوريا تصر على منعها مؤكدة أن فتح هذه المواقع سيكشف إسرار عسكرية كذلك يرغب الخبراء في زيارة ثانية لتوجيه أسئلة إلى مسئولون سوريين عن زيارات متبادلة مع نظراء لهم من كوريا الشمالية تزعم المعلومات الاستخباراتية أن هدفها كان تنسيق التعاون النووي فيما تؤكد دمشق أنها لقاءات عابرة وغير رسمية.

عقب ذلك وفي ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٨ اتهم مندوب الولايات المتحدة الأمريكية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوريا بأنها خرقت اتفاق الأمان النووي بعدم الإفصاح عن المفاعل النووي الذي كانت تعتزم بناءه وأضاف أن سوريا تتعاون مع كوريا الشمالية مشيرًا إلى أن المفاعل الذي كانت تقوم ببنائه شبيه بمفاعل كوريا الشمالية الذي ينتج البولوتنيوم.

---

(١) الأهرام في ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٨.

وفي أثناء اجتماع مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للأمم المتحدة في الثالث من أكتوبر ٢٠٠٨ والتي تضم في عضويتها ١٤٩ دولة رفضت سوريا الموافقة على فتح مواقعها العسكرية أمام مفتشي الوكالة وبررت ذلك بتهديد أمنها القومي وأوضح المدير العام لهيئة الطاقة الذرية السورية أن حكومته تتعاون مع الوكالة بشفافية كاملة وستمضي في ذلك حتى النهاية[١].

ذكرت صحيفة نويازيوكر تسايتونج السويسرية فى ١٩ مارس ٢٠٠٣ أن المنشق الإيرانى الجنرال السابق على رضا أصغرى أبلغ الولايات المتحدة الأمريكية أن طهران كانت تمول مشروعا تنفذه كوريا الشمالية لتحويل سوريا إلى قوة نووية ونسبت إليه أن الغارة الإسرائيلية التى استهدفت موقعاً سورياً دمرت مفاعلاً سرياً كان يعمل لهذا الغرض.

كما زود الغرب بعدما غير انتماءه فى فبراير ٢٠٠٧ حين فر من بلاده بمعلومات مهمة عن المشروع النووى الإيرانى وأشار إلى أن المفاجأة الكبرى تمثلت بتأكيده أن إيران كانت تمول مشروعا نوويا سريا بين سوريا وكوريا الشمالية.

وادعى أن الاستخبارات الأمريكية رصدت شحنات مواد بناء توجهت سن كوريا الشمالية إلى سوريا عام ٢٠٠٢ ورصدت الأقمار الصناعية الأمريكية المنشأة فى عام ٢٠٠٣ لكنها حسب زعمهم لم تثر ريبتها لأن السوريون منعوا الاتصالات الهاتفية واللاسلكية واعتمدوا على حاملى الرسائل فى التواصل مع الموقع وهى طريقة من العصور الوسطى لكنها فعالة.

وزعم أن تحقيقات مشتركة بين الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية تضمنت بحسب قوله إرسال وحدة كوماندوز إسرائيلية من ١٢ رجلا نقلتهم مروحيات فى أغسطس ٢٠٠٧ لإلتقاط صور للموقع وأخذ عينات من التربة كانت حاسمة لجهة

(١) الحياة، في ٤ أكتوبر ٢٠٠٨ ـ صـ ١ و ٦.

وجود مفاعل على النمط الكورى الشمالى ونقل عن مصادر أخرى أن المفاعل كان كبيرا لدرجة تمكنه من تصنيع كمية من البلوتونيوم سنوياً تكفى لصنع قنبلة ذرية.

وكانت الغارة الإسرائيلية سبقها إعتراض سفينة لكورية الشمالية تحمل وقود نووى كانت فى طريقها إلى سوريا[1].

(١) الحياة فى ٤/ ١٠/ ٢٠٠٨ - مرجع سابق.